

Citation for published version:

Lenner, K & Al-Khatib, B 2015, *Awt badllah aula azmat al-lji'n al-sriyn fi-al-Urdun: Majm'at muqbalt*. RLS Regional Office Palestine, Ramallah.

Publication date:

2015

Document Version

Publisher's PDF, also known as Version of record

[Link to publication](#)

Publisher Rights

Unspecified

University of Bath

Alternative formats

If you require this document in an alternative format, please contact:
openaccess@bath.ac.uk

General rights

Copyright and moral rights for the publications made accessible in the public portal are retained by the authors and/or other copyright owners and it is a condition of accessing publications that users recognise and abide by the legal requirements associated with these rights.

Take down policy

If you believe that this document breaches copyright please contact us providing details, and we will remove access to the work immediately and investigate your claim.

RLS

أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السّوريين في الأردن

مجموعة مقابلات



2015



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**
REGIONAL OFFICE
PALESTINE

أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن

مجموعة مقابلات

2015

المؤلفان: **بشار الخطيب و د. كاتارينا لينير**

المضمون: **د. كاتيا هيرمن**

بشار الخطيب مستشار في مجال التنمية ويعمل في الأردن. خلفيته الأكاديمية في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية مع الاختصاص في إدارة الأعمال. له خبرة تزيد عن خمس عشر عاماً في مجالات التنمية والإعلام والأبحاث.

د. كاتارينا لينير باحثة في العلوم السياسية وتعمل حالياً في معهد الجامعة الأوروبية في مدينة فلورنس - إيطاليا، ولها ارتباط مع المركز الفرنسي للشرق الأدنى في عمان - الأردن. لها خبرة تقارب عشر سنوات في مجال الأبحاث في الأردن.

د. كاتيا هيرمن مديرة مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي، فلسطين.

تَمّ انتاج هذا الاصدار بدعم من **مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي - فلسطين**.

يعبّر محتوى هذا الاصدار عن وجهة نظر الكاتبين، ويتحملوا هم وحدهم المسؤولية عن مختلف الآراء الواردة فيه، ولا يعبّر بالضرورة، تحت أي ظرف من الظروف، عن آراء مؤسسة روزا لوكسمبورغ، المكتب الاقليمي - فلسطين.

صورة الغلاف الانجليزي: World Bank

صورة الغلاف العربي: U.S. Department of State

الصورة الكتاب الداخلية: Oxfam International

قائمة المحتويات

4 توطئة
6 مقدمة: أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن
10 داوود كتاب: سيمفونية سيئة - الخطاب الإعلامي حول اللاجئين السوريين في الأردن
20 يوسف منصور: هبة إنسانية - البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين
32 مُكرم عودة، عليا حجاوي، غادة زعيتر: نساء غير مُصنفات - النساء في أزمة اللاجئين السوريين
42 وائل قدور: الإنسانية هي الحل - مُثقف سوري في المنفى
52 مطر صقر: لا توجد مقارنة - اللاجئين الفلسطينيون ودور الأونروا في أزمة اللاجئين السوريين

توطئة

فَرَّ أكثر من 630.000 شخص من سوريا الى الأردن منذ بداية الأزمة السورية في العام 2011، مما جعل الاردن واحدة من أكثر البلدان المضيقة أهمية، الى جانب تركيا ولبنان. وفي حين يحاول العديدون في الحكومة الأردنية جاهدتين لتوفير مكان آمن للسوريين الباحثين عن ملجأ هناك، يتطوّر الخطاب العام ليصبح تمييزيًا وعنصريا ومعاديا للاجئين بشكل مقلق، واصبح "اللاجئون السوريون عبئا على الأردن" قولاً شائعاً. وفي الواقع، أصبح السوريون مسؤولين مباشرة عن كافة التحديات التي يواجهها الأردن حالياً. فمن ازدياد معدل الفقر، والدخل غير المتساوي، الى تزايد معدل البطالة، والعنف والتوتر الاجتماعي. عموماً، ستجد شخصاً ما في مكان ما في الأردن يحتمل السوريين مسؤولية ذلك كله.

لكن الأردن ليس وحيداً في هذا السياق. تجري تطورات مشابهة ليس فقط في الخطاب العام لجيران سوريا، بل تتعداها للعديد من الدول الأوروبية. العديدون في ألمانيا، على سبيل المثال، واثقون أن البلاد أصبحت مثقلة من الأعداد الكبيرة من الناس - الكثير منهم سوريون- الذين يبحثون عن ملجأ هناك. ان خطاب الكراهية والعداء للمهاجرين، بما في ذلك الاعتداءات على بيوت طالبي اللجوء السياسي، قد أصبح متكرراً بشكل مزعج جداً، وبشكل مصدر قلق خطير للسلطات الألمانية.

تعمل مؤسسة روزا لوكسمبورغ على مواجهة العنصرية والتمييز والتخلص منهما اينما وكيفما يحلان. وفي سعينا الدؤوب لتحقيق هذا الهدف، وفي سياق أزمة اللاجئين السوريين، عمدنا لإصدار هذا الكتاب، الذي يسعى الى ابراز الأصوات الناقدة والبديلة التي تقف تضامناً مع اللاجئين، بالرغم من كل التحديات التي تتراكم كنتاج تدفق تلك الاعداد الكبيرة من الناس. كلنا أمل أن لا يكون هذا الكتاب مصدراً للمعرفة التقدمية فيما يتعلق بموضوع أزمة اللاجئين السوريين فحسب، بل أن يتعداها ليصبح مصدراً لالهام الناشطين وعمال الاغاثة ومختلف العاملين في هذا المجال.

وبالتبابة عن مؤسسة روزا لوكسمبورغ، أود أن أشكر بشار الخطيب ود. كاترينا لينز على اجراء وتدقيق المقابلات، وعلى شغفهما تجاه الموضوع، وقبل كل شيء على نجاحهما في ابراز البدائل لهذا الواقع الصعب. كما وأود أن أشكر كل اللذين شاركونا أفكارهم ووقتهم، ممن تمت مقابلتهم، والذي ساهم في إثراء فهمنا لطبيعة الأسئلة الصعبة التي يطرحها الموضوع. كما وآمل كثيراً أننا سنتمكن، ومن خلال هذا الكتاب، على اشراك الأردن في النقاش النقدي الدائر حالياً حول حركة المهاجرين واللاجئين عبر الحدود والامكنة.

د. كاتيا هيرمان

مديرة المكتب الاقليمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ فلسطين

أكتوبر 2015

مقدمة: أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن

مقدمة: أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن

قمنا خلال الخمس سنوات الماضية بمتابعة الحديث عن اللاجئين السوريين في الأردن على المستويين الشخصي والعملية، إضافةً إلى متابعتنا المكثفة للخطابين الرسمي والإعلامي حول اللاجئين السوريين في الأردن. غالباً ما أحسنا خلال هذا الوقت، أن أصوات الأشخاص الناقدين، الذين يقفون إلى جانب السوريين من باب التضامن بدلاً من الوقوف مقابلهم، بعيدة عن هذه النقاشات، وتمنينا الحصول على الفرصة لإيصال أصواتهم. وقد وجدنا هذه الفرصة عن طريق نشر هذا الكتاب من قبل المكتب الإقليمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ الموجود في فلسطين.

نسعى من خلال هذا الكتاب، للخوض في أكثر مجازيات هذا النقاش شيوعاً، والتي تميل إلى تصوير وجود السوريين في الأردن على أنه سلبى ومرهق؛ كما أننا نسعى إلى تقديم وجهات النظر البديلة حول الموضوع. لقد ارتأينا أن أفضل وسيلة للقيام بذلك هي عن طريق تقديم أصوات لأردنيين وسوريين مرتبطين ارتباطاً إما شخصياً أو عملياً أو كلاهما بأزمة اللاجئين السوريين وغيرها من أزمات اللاجئين في الأردن. نحن نأمل أن جمع هذه الأصوات معاً سيفقد صورة أكثر دقة ووضوحاً حول الوجود السوري في الأردن، إضافةً إلى التركيز على المساهمات الإيجابية للسوريين في الأردن وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة والشائعة.

يختلف تقدير أعداد اللاجئين السوريين في الأردن، حيث تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين السوريين في الأردن بـ 630,000 لاجئ مسجلين حتى تشرين ثان 2015؛ بينما تقدر الحكومة الأردنية عدد اللاجئين السوريين في الأردن (مسجلين وغير مسجلين) بـ 1.5 مليون لاجئ. حصل أكبر تدفق للاجئين السوريين في الأعوام 2012 و 2013. وبغض النظر عن العودة الطوعية لأعداد من اللاجئين إلى سوريا، إلا أن أرقام القادمين تستمر بالتزايد. بغض النظر عن الرقم الدقيق للاجئين، فإن وجود السوريين في الأردن أعاد صياغة مفاهيم الحياة اليومية والسياسة والاقتصاد في البلاد خلال السنوات الخمس الماضية.

لكن هذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها الأردن زيادةً كبيرة في عدد السكان بسبب صراعات في دول أخرى. في الواقع، إن تاريخ الأردن كاملاً متشابك مع الهجرات القسرية للسكان. قدم الشركس والشيشان والأرمن في بدايات تأسيس الدولة، مساهماتٍ مهمة لاقتصاد البلاد المتنامي وتركيبها السياسية. تبع ذلك الهجرة الكبيرة من فلسطين إلى الأردن العام 1948، ومن الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية العام 1967. كنتيجةً لذلك، يوجد 2.1 مليون لاجئاً فلسطينياً مسجلين، وعدد كبير من النازحين، وجميعهم يعيشون في الأردن حالياً. تم منح الجنسية الأردنية للعديد منهم، ولكن ليس جميعهم، وأصبحت فئة سكانية خاصة، غالباً ما يشار لهم بـ «المواطنين-اللاجئين». قدم خلال العقد الماضي، مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن أيضاً لبؤسوا أنفسهم في البلاد، ولو على

نحو مؤقت، هروباً من العنف والملاحقات التي يلاقونها في العراق. تركت جميع هذه التدفقات السكانية، وغيرها من التحركات السكانية الأصغر، أثراً على الأردن.

تصاحب إطلاق المخاوف والتصرّح بها مع كل موجة من القادمين الجدد. من المؤلف حالياً سماع تصريحات عامة وتصريحات إعلامية تكرر لوازم مثل «لا نمتلك الموارد لاستيعاب مجموعة أخرى من الناس»، أو «نحن لدينا العراقيين والفلسطينيين وهذا يكفي»؛ وهذا عادةً ما يرتبط مع آراء تقترح أن السوريين يشكلون عبئاً على اقتصاد البلاد وبنيتها التحتية ومواردها وخدماتها العامة.

توجد مع ذلك، أشكال مختلفة من المؤازرة والتضامن في الأردن، ليس فقط من المجتمع الدولي، بل أيضاً من المؤسسات الأردنية الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات والأفراد؛ لكن يبقى العديد منها مخفياً إلى حد ما، ولا يتم الحديث عنها إلا داخل جمهور مختص جداً. يسعى هذا الكتاب إلى تغيير ذلك من خلال تقديم مثل هذه الأصوات إلى الملأ، بناءً على قناعة مفادها أن آرائهم لا تساهم فقط بخلق فهم دقيق للمشاكل التي يواجهها الأردن حالياً، بل أيضاً ترسم صورة أكثر إشراقاً عن وجود السوريين في الأردن.

يجمع هذا الكتاب خمسة أصوات، وكل صوت يركز على جانب معين من أزمة اللاجئين السوريين في الأردن. يناقش **داود كتاب**، مؤسس موقع عمان نت ومحطة راديو البلد، الخطابات المعادية للسوريين في الإعلام وما هي منابعها؛ كما يتحدث عن محاولات التصدي لمثل هذه الخطابات، مثل تأسيس فريق عمل مشترك يضم صحفيين أردنيين وسوريين. يزودنا **يوسف منصور**، نائب مفوض سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بمنظور مختلف عن مساهمة اللاجئين في الاقتصاد الأردني؛ حيث يؤكد على المساهمة الإيجابية التي تركتها هذه التدفقات السكانية على الاقتصاد السياسي للأردن في الماضي، والمنافع الكبيرة التي قد تعود على الأردن في حال تم دمج السوريين في المجتمع بالصورة الصحيحة. لاحقاً لذلك، تزودنا ثلاث نساء من **اتحاد المرأة الأردنية** بمعلومات عميقة عن وضع النساء السوريات في الأردن، ومحاولات المنظمة لتقوية التضامن مع النساء (والرجال) في البلاد، بغض النظر عن أصولهم أو جنسياتهم. بعد ذلك، يقدم لنا **وائل قدور**، وهو كاتب ومخرج مسرحي سوري مقيم في الأردن حالياً، خبرته فيما يتعلق بكونه مثقفاً سورياً في المنفى؛ فهو يشكك في إطار اللجوء، والطريقة التي يقدم فيها اللاجئ السوري كضحية في الأردن، بحيث يؤدي ذلك إلى الحد من قدرة السوريين على الحركة والسعي وراء مصادر رزقهم. أخيراً، يخوض **مطر صقر**، الناطق الرسمي السابق باسم الأونروا، في موضوع المقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين والتي غالباً ما يتم التحدث عنها في الخطاب العام؛ فيبينما يجد نقاط التقاء وتداخل، يبقى مصمماً على الاختلاف الجذري الذي يميز كل تجربة على حدة.

تمثل هذه المقابلات التي تم جمعها هنا خمس وجهات نظر فردية حول آثار الهجرات القسرية على الأردن؛ وهدفها هو بدء نوع من الحوار. نحن نعرف أن هنالك العديد من الأصوات الأخرى التي تستطيع أن تساهم

وتشارك في نقاشٍ أكثر وضوحاً حول الوجود السوري في الأردن. نتمنى أن تلهم هذه الأصوات التي تم جمعها هنا آخرين ليتحدثوا أيضاً، حتى يستطيعوا معاً إعادة التفكير بأزمة اللاجئين السوريين وتخيل مستقبل لا يضطر فيه السوريون إلى العيش داخل الظلال في الأردن.

د. كاتارينا لينير وبشار الخطيب

سيمفونية سيئة – الخطاب الإعلامي حول اللاجئين السوريين في الأردن

مقابلة مع السيد داود كتاب، موقع عمان نت وراديو

البلد، 30/7/2015

سيمفونية سيئة – الخطاب الإعلامي حول اللاجئين السوريين في الأردن

مقابلة مع السيد داوود كتاب، موقع عمان نت وراдио البلد، 2015/7/30

داوود كتاب هو مؤسس ومدير موقع عمان نت ومحطة راديو البلد الإذاعية (تأسست عامي 2000 و 2007 على التوالي)، وهما موقع إخباري ومحطة راديو مجتمعية تسعى لتوفير تغطية مستقلة لجميع القضايا التي تهم الأردن والمنطقة المحيطة. منذ بداية الأزمة السورية، بدأ موقع عمان نت ومحطة راديو البلد بتحديث الخطاب العام الدارج في وسائل الإعلام الأردنية حول اللاجئين السوريين وإسماع أصوات هؤلاء اللاجئين وتقديم وجهات نظرهم.

هل من الممكن إخبارنا عن علاقتك بالأزمة السورية على الصعيد الشخصي والعملي، وخصوصاً فيما يتعلق باللاجئين السوريين في الأردن؟

نحن ندير مؤسسة إعلامية مجتمعية، بمعنى أنها غير ربحية؛ لذلك نحن مهتمون بالمواضيع العامة التي تربط المجتمع في الأردن. نحن نستخدم الإعلام لرفع الوعي، وللقيام ببحث أعمق وللإشارة لما يحدث في المنطقة. وكجزء من عملنا، نقوم دوماً بالإصغاء إلى العناصر الأضعف في المجتمع؛ مثل الفقراء والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يأتي من إحساسنا بأن هؤلاء الأشخاص بلا صوت ويتم تجاهلهم من قبل الإعلام التجاري. تندرج الأزمة السورية وما تلاها من تدفق اللاجئين إلى الأردن بشكل طبيعي تحت اهتمامنا وذلك بالإصغاء إلى الأشخاص الذين ليس لديهم صوت وليس لديهم مدخل إلى الإعلام وإلى القوى الرئيسية في البلاد.

أصبح موضوع اللاجئين أكثر حدية بالنسبة لنا بسبب أحد برامجنا الإذاعية وهو «عين على الإعلام»، والذي يرصد وسائل الإعلام المختلفة في الأردن، حيث اكتشفنا نزعة مثيرة للقلق: هناك خطاب كراهية كبير موجه ضد اللاجئين السوريين في الإعلام الأردني وخصوصاً في بعض البرامج الحوارية الصباحية، حيث يتم لوم السوريين على كل ما يحصل في الأردن. عندما لا يجد الناس عملاً فهو «غلطة السوريين»، وعندما يكون الناس محبطين فهو «غلطة السوريين». السوريون أهداف سهلة لعدم وجود من يدافع عنهم. ومن هنا، بدأنا التفكير بضرورة القيام بشيء ما حول وضع السوريين؛ ولكننا في روح عملنا ونظام القيم الذي تتبعه، نرفض أسلوب الوعظ، بمعنى آخر، لا نريد إيصال الرسالة إلى الناس من برج عالٍ، بل نريد البدء من الصميم، نريد أن يقوم السوريون أنفسهم بسرد قصتهم. بناءً على ذلك، قمنا بتصميم برنامج إذاعي بالتعاون مع صحفيين سوريين قمنا بتدريبهم، بالإضافة إلى بعض الأردنيين. كان هدفنا هو إضفاء الشرعية على السوريين، لم نرد للبرنامج أن يكون شيئاً جانبياً يقوم به السوريون، ونقول «لقد قمنا بعملنا»؛ أردنا أن يشعر السوريون بأنهم جزء من هذا المشروع، وأردنا أن تأخذ الجهات الرسمية البرنامج على محمل الجد. لذلك كان هنالك دائماً شخصان يقدمان البرنامج، أحدهما سوري والآخر أردني بحيث إذا تم التواصل مع أحد المسؤولين لا يتم رفض التحدث إليهما بسهولة، بل يتوجب التعامل

معهم بجدية. تم بث هذا البرنامج لأكثر من سنتين وتوقف حالياً بسبب نقص الموارد، ولكننا نأمل باستئناف العمل به قريباً.

بالإضافة إلى التدريب على الإعلام والبرنامج الإذاعي، نقوم بإنتاج تقارير مرئية تتحدث عن الأزمة السورية. بصراحة، لقد تفاجأنا من قلة المعلومات المتاحة للجمهور. أردنا التأكد من أن أكبر عدد ممكن من السوريين يستمعون إلى البرنامج. قمنا بالتواصل مع محطات إذاعية في إربد والزرقاء والكرك ومعان¹ لإعادة بث البرنامج. يعيش 80% من اللاجئين السوريين في الأردن خارج مخيمات اللاجئين، لذلك ليس فقط اللاجئين في مخيم الزعتري وغيره هم من علينا الوصول إليهم. ما زلنا على تواصل عن قرب مع الصحفيين السوريين الذين قمنا بتدريبهم، والعديد منهم يعملون بوظائف مختلفة حالياً، وهذا يشعرنا بالراحة لأنهم استطاعوا الحصول على وظائف؛ ولكن عديدون آخرون اعتمدوا على برنامجنا، لذلك نحاول استئنافه بأسرع وقت ممكن.

لقد قلت أنكم قمتم بتدريب صحفيين سوريين، كيف تعاملتم مع موضوع منع تصاريح العمل للسوريين؟²

نحن لا نقوم بتقديم طلبات تصاريح عمل للسوريين لأننا ندفع لهم على نظام المكافآت أو المنح، أو لتغطية مصاريفهم، ولكن ليس كرواتب. إنهم لا يتقدمون بطلبات توظيف لذلك لا يتم طلب تصاريح عمل، بهذه الطريقة تتجنب الصعوبات القانونية، من المفروض الحصول على موافقة الحكومة لتنفيذ هكذا مشاريع، ولكننا لا نقوم بذلك؛ نحن مجموعة متمردة فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ما هي المشاريع الأخرى التي تعملون عليها؟

المشروع الآخر الذي قمنا به وكان له أثر إيجابي، هو سلسلة تحقيقات استقصائية حول السوريين في الأردن. التحقيق الأول كان تحت عنوان «زواج براني» أي الزواج خارج التوثيق والعقد.³ لقد قمنا بتنفيذ بحث معمق واكتشفنا أن الكثير من حالات الزواج تحدث بشكل غير قانوني ودون أي نوع من أنواع التوثيق حتى ولو على ورقة صغيرة. تكون معظم الحالات بين فتيات سوريات ورجال من دول عربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية. تنتهي هذه الزيجات في أغلب الأحيان بطريقة غريبة، بحيث يختفي الزوج فجأة بسبب عدم وجود أي التزام قانوني. كانت إحدى المشاكل أنه لا يوجد ممثل للمحكمة الشرعية متوفر للاجئين، وخصوصاً في مخيم الزعتري؛ لذلك حتى ولو أرادوا تسجيل الزواج فإنهم لن يتمكنوا من ذلك، وخصوصاً بسبب منعهم من مغادرة المخيم. كذلك على الفتاة الإبلاغ بأنها لم تكن متزوجة من قبل، وهذا يتطلب مراجعة السفارة السورية لتحديث الوثائق،

¹ إربد والزرقاء والكرك ومعان هي أربع من المحافظات الأردنية التي عشر. إربد والزرقاء تقعان في الشمال الغربي المكتظ بالسكان والذي يضم أغلبية اللاجئين السوريين. الكرك ومعان تقعان في الجنوب الأقل كثافة والذي يحوي أعداداً أقل من اللاجئين.

² القليل فقط من السوريين استطاعوا الحصول على تصاريح عمل في الأردن. بحسب التقديرات الحالية، 10% فقط من السوريين الذين يعملون في الأردن لديهم تصاريح عمل، أما بالنسبة للآخرين فالحصول على تصريح عمل إما مكلف جداً أو غير ممكن.

³ أليس سو، "تقرير استقصائي: اللاجئون السوريون يتعرضون لحالات زواج غير موثقة وغير قانونية"، 24/9/2013 (<http://arammnet.net/news/211645>)

هذا إن وجدت الوثائق أصلا. لذلك اكتشفنا الكثير من التفاصيل المتعلقة بهذه المشكلة. يسعدني أن أقول أنه بعد نشر هذا التقرير قامت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية بتعيين ممثل دائم لها في مخيم الزعتري. هكذا، يتمكن المهتمون على الأقل، من توثيق هذه الزيجات.

التحقيق الثاني كان عن الفساد وبيع الوثائق للسوريين.⁴ كان يتم منع الناس من السفر إلا إذا كانت معهم الوثائق المطلوبة كدليل على أنهم يعملون أو أنهم مقيمون في الأردن. اكتشفنا العديد من حالات الرشوة. في الواقع، قام أحد مراسلينا بالتظاهر أنه لاجئ سوري ودفع 17 دينارا مقابل الحصول على وثيقة تقول بأنه لاجئ سوري، وخلال اسبوع حصلنا على وثيقة لاجئ تحمل اسمه مع أنه مواطن أردني. هذا يظهر مدى فساد المنظومة. لقد تم إخبارنا بأن العديد من المسؤولين تم توقيفهم بعد نشر هذه القصة. بالطبع، بعض الأشخاص في الحكومة لم يعجبهم ذلك وهم الآن يحاولون رفع قضية ضد هذا المراسل على أساس أنه من غير القانوني محاولة الحصول على وثائق بهذه الطريقة الخاطئة.

التحقيق الأخير الذي قمنا به تعامل مع موضوع ترحيل اللاجئين السوريين وإعادتهم إلى سوريا.⁵ وكان هذا التقرير إشكاليا أيضا حيث رفضت الحكومة التحدث إلينا بهذا الشأن، واضطربنا إلى استغلال وجود مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء وتوجيه الأسئلة حول الموضوع خلال المؤتمر الصحفي. ولكنه أجاب بطريقة مبهمة جدا. نحن نخوض الآن أيضا في قضية قانونية ضد وزير الداخلية بسبب رفضه الرد على أسئلتنا، مما يخالف قانون حق الحصول على المعلومات.

ربما نستطيع الخوض أكثر في كيفية إدراكك للخطاب الإعلامي العام حول اللاجئين السوريين في الأردن وما وراءه. لقد ذكرت خطاب الكراهية، هل تستطيع الخوض في تفاصيل ما تعتبره المكون الأساسي لهذا الخطاب؟ وعندما يتم التحدث عن اللاجئين السوريين، ما هي المواضيع والجوانب التي يتم طرحها؟

هنالك ثلاثة مواضيع غالبا ما يتم الخوض بها فيما يتعلق باللاجئين السوريين. الموضوع الأول أنهم يأخذون وظائف الأردنيين، وهذه هي العبارة الأكثر تكرارا مع أنها غير صحيحة إلى حد كبير. فعلى العكس، لقد وفر وجود السوريين فرص عمل للأردنيين. إذا كان السوريون قد أخذوا عملا من أحد فهم المصريون وليس الأردنيون. لهذا نحن نعتقد أن هذا اتهام خاطئ ولا يحمل أي منطق.

الالتهام الثاني أن وجودهم تسبب بزيادة إيجارات السكن وخصوصا في المرفق وإربد.⁶ ربما كان هذا صحيحا في البداية، ولكن عندما ترتفع أسعار الإيجارات هنالك من يستفيد أيضا، وهم الملاكون الأردنيون. صحيح أن

⁴ حازم المازوني وسناء قندججي، "الوثائق السورية المصادرة وظهور السوق السوداء في الأردن"، 9/9/2014 (<http://ar.ammannet.net/news/237023>)

⁵ حازم الحموي ومصعب الشوايكة، "الأردن يضع حياة اللاجئين السوريين أمام الخطر عن طريق إجبارهم على العودة إلى بلادهم"، 15/6/2015 (<http://ar.ammannet.net/news/251221>)

⁶ المرفق وإربد مدينتين في شمال الأردن حيث يعيش أغلبية اللاجئين السوريين في مجتمعات حضرية مضيقة وليس في مخيمات لاجئين.

الأشخاص الذين يتزوجون حديثاً اضطروا إلى دفع إيجارات أعلى، ولكنها ليست حالة يدفع ثمنها جميع الأردنيون، الفقراء فقط هم من يدفعون، مع الأسف. في السنة الأخيرة، وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة كير العالمية،⁷ انخفضت أسعار الإيجارات. هذه مفاجأة، وقد تفاجأت أنا أيضاً. هنالك سببان لانخفاض الإيجارات، السبب الاول، أن معدلات اللاجئين الجدد انخفضت بشكل كبير خلال السنة الماضية مع استمرار الازدهار في البناء، فأصبح هناك بيوت أكثر وأناس أقل؛ اي العرض والطلب، وهو صيغة أي اقتصاد في العالم. اما السبب الثاني، هنالك عدد كبير من الشقق ولكن لا يوجد أشخاص كفاية ليسكنوها لذلك تنخفض الأسعار. لقد تحققنا من ذلك عن طريق سؤال محافظ المفرق في أحد المؤتمرات، وقد أكد أن أسعار الإيجارات قد انخفضت.

الاتهام الثالث أنهم يتسببون في ازدحامات مرورية، وهذا أمر مضحك جداً. هذه هي الأمور الثلاثة الرئيسة التي يتحدث عنها الجميع. «إنهم يتسببون بازدحام مروري»، أعتقد أن هذا الاتهام شديد التفاهة؛ على الناس زيارة دمشق أو بغداد أو القاهرة لمعرفة ماهية الازدحام المروري. ما يعتبره الناس هنا ازدحاماً مرورياً يستمر لمدة عشر دقائق، قد تحتاج في القاهرة إلى ساعتين للتحرك من أحد مناطق القاهرة إلى منطقة أخرى. ما يحدث عندنا لا يمكن اعتباره ازدحاماً مرورياً.

أما الموضوع الذي لا يتحدث عنه أحد، بما في ذلك الحكومة، هو مدى استفادة الأردن من السوريين. يقول الجميع أن الأردن دفع الثمن، ولكن في الواقع أن الأردن استفاد. لقد تحسن الاقتصاد، بحيث سجل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بين 2 - 3% منذ عام 2011. هناك أموال أكثر، إذا كان لديك مليون شخص إضافيين في البلاد يشتركون المواد الغذائية وبطاقات الهاتف الخليوي، ويستعملون المواصلات العامة، وما إلى ذلك، فإن البلد سيستفيد بالطبع. أين الخسارة، في المياه أو الكهرباء؟ اللاجئين يدفعون بدل المياه والكهرباء، أو تقوم الأمم المتحدة أو أحد ما بالدفع عنهم. أنا لا أستطيع أن أفهم هذه الطريقة في التعامل مع الموضوع. إضافة إلى ذلك، فالسوريون ممتازون في التجارة، وقد بدأوا بإنشاء العديد من المصانع والشركات والمطاعم. إنهم يخلقون اقتصاداً أفضل. أعرف أن الفكرة العامة هي أن الأردن يدفع الثمن بسبب وجود اللاجئين، ولكن إذا تحدثت مع أحد المحللين الاقتصاديين الأردنيين المهمين سيقول كيف استفاد الأردن كثيراً من اللاجئين السوريين.

لقد شاركت في العديد من المؤتمرات، حيث تم طرح حالة أن كثيراً من المستثمرين السوريين قرروا الاستثمار في مصر بسبب القيود التي تفرضها الأردن على منح تصاريح العمل للسوريين، حتى محافظي المفرق والزعتري تحدثا عن مساعدة السوريين على البقاء في الأردن، حتى يتمكن الناس من العمل والعودة بالفائدة على المجتمع. لقد أصبح من الواضح جداً أن السوريين باقون لفترة طويلة، لذلك فالاهتمام الآن يتحرك من القضايا الإنسانية إلى أمور أخرى، كالحق في العمل والتخطيط متوسط وطويل الأمد. فعلى سبيل المثال نجد أن محافظي مناطق الشمال يقولون يجب أن لا نخسر المستثمرين السوريين. جاء بعض السوريون مع مصانعهم وأموالهم، ويريدون تشغيل موظفيهم لأنهم يعرفون كيفية تسيير هذه المنشآت، إضافة إلى أنهم على الأغلب أقل تكلفة من الأردنيين.

⁷ انظر إلى: دراسة كير 2015، "خمس سنوات في المنفى، التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون خارج المخيمات في الأردن وكيفية تكيف المجتمعات المضيفة مع ذلك." (www.care.at/images/Downloads/Publikationen/FiveYearsIntoExile.pdf)

لذلك يقول محافظوا مناطق الشمال أنه إذا لم يتم تسهيل ذلك لهم فسوف ينتقلون إلى مصر.

نحن نحاول استخدام بعض هذه الآراء في تقاريرنا. تدعي الحكومة الأردنية عكس ذلك، وتكرر بأن اللاجئين عبء حتى يقوموا بجمع التبرعات. ولكن إذا أردنا التحدث بصراحة، فإن اللاجئين لم يكلفوا الدولة شيئاً عدا البنية التحتية التي تدعمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. لذلك اعتقد أن جميع هذه الأمور الثلاثة اتهامات باطلة. مع الأسف، ما يحدث هو أنه عندما تحصل سرقة أو جريمة ما، أو عند ظهور مشكلة سياسية داخلية، يبدأ الديماغوجيون بإلقاء الاتهامات على الحلقة الأضعف، بغض النظر ممن تشكل هذه الحلقة. عندما جاء العراقيون إلى الأردن، أحضروا معهم مبالغ مالية طائلة. ولكن مع الأسف فإن معظم السوريين فقراء، لذلك من السهل مهاجمتهم. تقدم الكثير من أصحاب رؤوس الأموال العراقيين بطلبات للحصول على جوازات سفر أردنية، والأردنيون أعجبوا بهم، ولكن السوريون ليس أغنياء؛ مع ذلك، وكما أسلفت، فإن الأردن استفاد من وجودهم.

إذا عدنا للأحاديث التي كانت سائدة حول وجود العراقيين في ذلك الوقت، فقد كانت هنالك ادعاءات حول ارتفاع إيجارات المنازل بسبب وجودهم أيضاً؟

نعم لقد ارتفعت الإيجارات في ذلك الوقت، ولكن العراقيين اشتروا الكثير من العقارات. والكثير من العراقيين أيضاً مروا بالأردن مروراً، حيث بقوا لفترة قصيرة ثم انتقلوا لدول أخرى كاستراليا وكندا وغيرها. أعداد السوريون أكبر وحظهم أقل، فهم لم يشتروا أية عقارات، وفي الأغلب استأجروها. لا يوجد مع السوريين أموال وليس لديهم علاقات داخل البلد، لذلك أعتقد أن وضعهم حرج أكثر من العراقيين.

هل تذكر طريقة التعاطي مع موضوع اللاجئين السوريين في الإعلام بأزمات لاجئين سابقة، أو البدء بالحديث عن جماعات أخرى من اللاجئين في الأردن؟

لم تكن المحطات الإذاعية الخاصة وشبه الخاصة موجودة في وقت اللاجئين العراقيين، ولم تكن الإذاعات أدوات إعلامية قوية في ذلك الوقت، حيث كانت معظم المحطات الإذاعية تابعة للحكومة، ولم يقوموا بالتطرق لموضوع اللاجئين حينها. أما الآن فهناك منافسة كبيرة، لذلك ينشرون هذا الخطاب للحصول على جمهور أكبر. على صعيد الإعلام، لم أسمع مثل هذه الأحاديث في السابق، ربما تحدث عنها الناس فيما بينهم، ولكن لم يكن الإعلام أداة لنشر خطابات الكراهية كما هو الحال الآن.

رحب الناس في البداية باللاجئين السوريين كضيوف، هل تعتقد أن التغيير في مواقف الناس جاء من الإحباط، أم من الآلة الإعلامية، أم من جهات سياسية اجتماعية أخرى في البلاد، أم هو توليفة من كل ما سبق؟

أعتقد أن السبب الأهم هو أن الناس اعتقدوا أن هذه حالة مؤقتة، ولم يتصوروا أن يطول الأمر إلى الآن. اعتقد الناس أن الحالة ستستمر لبضعة أشهر فقط، ولكن كلما زادت فترة مكوث السوريين كلما انقلب الناس ضدهم أكثر. أعتقد أن جميع ما تم ذكره في السؤال ساهم بذلك أيضاً، ولكن السبب الأكبر هو طول فترة بقاء السوريين. وكما ذكرت، في البداية رحب الناس بالسوريين، ولكن عندما طالت فترة بقائهم زاد قلق الناس. يعتقد معظم

هؤلاء الناس «القلقين» أن هنالك هوية شرق أردنية؛ هنالك حركة وطنية شرق أردنية ترفض المزج لأنهم لا يستطيعون قبول أن الأردن دولة لمواطنيها وليس لقبائل وعشائر معينة. هؤلاء هم الأشخاص الأكثر معارضة لوجود السوريين والفلسطينيين والعراقيين؛ فهم يعتقدون أن بعض الامتيازات التي يحصلون عليها لكونهم قادة عشائريين، أو لأنهم جزء من المجتمع الشرق أردني يتم أخذها منهم.

إذاً أنت تتحدث هنا عن الوطنية في قالب الاجتماعي العشائري وليس في قالب السياسي؟

هنالك بعض الجوانب السياسية للموضوع. بعض قادة معارضة الوجود السوري قلقون بشأن النقاء السياسي للأردن، فيحسب رأيهم، فإن أردنياتهم يتم إضعافها. فيما يتعلق بالشأن الاجتماعي-السياسي والشأن الاقتصادي، أعتقد أن معظم هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق العشائرية متفنعون من وجود السوريين، والسبب هو أن معظم المناطق التي يتم تطويرها بسبب وجود السوريين هي مناطق عشائرية، وخصوصاً في مناطق الشمال؛ لذلك فهم مستفيدون من وجود السوريين، أو قادتهم على الأقل وليس الناس العاديون.

ولكن حتى لو استطعت تحديد هذه القوى الاجتماعية التي تقود هذا الرأي المعادي للاجئين السوريين، يبقى السؤال: كيف يصل ذلك إلى الإعلام؟ ما هي نقاط الربط؟ هل تستجيب البرامج الحوارية الصباحية لهذا الرأي المنتشر، أم أن هنالك محاولات متعددة لنشر هذه الآراء؟

بناءً على ما لدي من معلومات، فإن تحليلي الشخصي هو أنه أحياناً تأتي تعليمات بهذا الخصوص من دائرة المخابرات العامة. هنالك بعض العناصر المهمة بالموضوع داخل دائرة المخابرات العامة وقوى الأمن بسبب ارتباطهم بالقيادات العشائرية وميلهم بهذا الاتجاه. تنعكس هذه التوجهات على المؤسسات الأمنية وفي بعض وسائل الإعلام، مثل محطة راديو هلا التابعة للجيش، أو المحطة الإذاعية التابعة للأمن العام أمن إف إم، أو حتى راديو روتانا. جميعهم لديهم ارتباطات مع أشخاص متنفيذين داخل الحكومة والجيش والمخابرات. يبدو الوضع أحياناً وكأن أحداً قام بالضغط على مفتاح تشغيل، وهذا يدفعك لسؤال نفسك: «لماذا؟»، «لماذا اليوم بالتحديد؟»، «ما الذي حدث؟»؛ تحاول بالتالي البحث بالموضوع لأنه لا يبدو طبيعياً. يكون كل شيء طبيعياً وفجأة يبدأ هجوم إعلامي على اللاجئين السوريين، ثم تعود الأمور طبيعية، وبعدها يبدأ هجوم آخر، وهكذا دواليك.

إذا جميع هذه الوسائل الإعلامية تبدأ في نفس الوقت؟

نعم، يبدو الأمر وكأن هنالك حفل موسيقي مستمر ويتم عزف سيمفونية سيئة في نفس اليوم كل مرة، نسمع ذلك على جميع المحطات الإذاعية في نفس الوقت وينتهي ذلك على جميع هذه المحطات في نفس الوقت أيضاً.

وأنت تعتقد أن هذا مسير، بمعنى أن هنالك نوع من أنواع الدعوة لذلك؟

أعتقد ذلك، نعم. لا يوجد لدي دليل، لذلك من الصعب علي أن أوجه أصابع الاتهام إلى أي أحد؛ ولكن عند متابعة هذه التوجهات والرسائل الإعلامية تجد، على سبيل المثال، أن هنالك عمود يومي في جريدة الرأي⁸ اسمه

⁸ الرأي (www.alrai.com) هي صحيفة أردنية يومية تمتلك الحكومة بها أكبر حصة من الأسهم.

«زواريب» يحتوي على تقارير بدون أسماء الكتاب. وعندما تبدأ المحطات الإذاعية بهذه الخطابات سستمع من أصداء لاقباسات من هذا العمود اليومي في التقديم لتقاريرهم الإذاعية. لذلك نستطيع أن نرى طريقة عمل الأمور والأدوات التي يستخدمونها، وسنرى كيف يبدأ الموضوع وكيف يتم تصعيده ثم كيف ينتهي. نستطيع أيضا أن نرى أن نفس الطريقة يتم استخدامها مع الإخوان المسلمين مثلا، حيث يتم اتخاذ قرار بمهاجمتهم وفجأة تظهر العديد من الرسائل والخطابات الموجهة ضدهم، ثم تنتهي، ثم تعود للظهور بعد فترة.

هل تعتقد أن هذه الهجمات مرتبطة بأحداث أخرى في البلاد؛ على سبيل المثال، كوسيلة لتشيتت الرأي العام عن موضوع آخر؟ هل هنالك نمط محدد خلف توقيت هذه الخطابات؟

إحساسي يقول نعم، يتزامن ذلك في بعض الأحيان مع الانتخابات البرلمانية أو مع أحداث إقليمية معينة، ولكن هذا مجرد حدس من طرفي. يجب النظر إلى التواريخ ومقارنتها مع الأحداث السياسية حتى نستطيع تقديم حجة. هذه فكرة لدراسة مهمة!

إذا أردنا النظر إلى أبعد من هذه الوسائل الإعلامية، هل تعتقد أن الخطاب المعادي للاجئين السوريين منتشر بين العامة؟ هل هنالك فئات من المجتمع لا ينطلي عليها هذا الخطاب؟

هذا الخطاب لا يأتي من فراغ، فكما يقال «لا يوجد دخان بدون نار ولا نار بدون دخان». هنالك بذور لهذا الخطاب في المجتمع، والمسؤولون في الإعلام يستغلون ذلك ويستعملون أصواتهم لرعاية هذه البذور ونشر هذا الخطاب. يشبه هذا دورة حياة، بذرة قوية في بيئة زراعية، لذلك تبدأ بالإزهار. توجد هذه الآراء في المجتمع، ولكن لا أعتقد أنها آراء أغلبية الناس. إنها أشياء يتحدث عنها الناس أثناء تناولهم وجبة العشاء، ولكن لا أعتقد أنها منتشرة لدرجة كبيرة؛ ولكن عند سماعها على المحطات الإذاعية فإن ذلك يجز الناس بسبب المبالغات التي يتم تقديمها.

لم يتم اختراع هذا الخطاب بالكامل من قبل الإعلام، لأنه في تلك الحالة سيسخر الناس منهم. إنهم أدركوا ذلك ويستندون إلى آراء موجودة. إذا قام سوري بعملية سرقة أو سطو فسيأخذون الخبر ويبالغون به قدر الإمكان، ولكنهم لن يخترعوا القصة، سيجدون خبرا حول سرقة شيء من أحد المحلات التجارية. تحصل المئات من عمليات السرقة التي يقوم بها الأردنيون كل شهر ولكن لا أحد يتحدث عنها في المحطات الإذاعية، ولكن عندما يكون السارق سوريا فسوف ينشرون القصة بكثافة ويقومون بالبناء عليها. نسمي ذلك في الإعلام «عقيلة القطيع»؛ صحفي ما يبدأ الموضوع ثم يبدأ الصحفيون الآخرون بالبحث عن جرائم سرقة قام بها سوريون.

نريد الحديث عن القضايا المرفوعة ضد صحفيين يعملون في عمان نت. ذكرت أن وزارة الداخلية تحاول مقاضاة بعض صحفيكم، هل تستطيع إطلاعنا على حشيات ذلك؟

كجزء من تحقيقاتنا حول موضوع ترحيل السوريين، تقدم صحفيونا بطلب الحصول على معلومات، طبقا للقانون، لكن وزارة الداخلية لم تزودنا بالمعلومات. هنالك حد أقصى في القانون مدته ثلاثون يوما يجب على القسم الإعلامي خلالها الرد على الطلب. عادة يردون بالرفض خلال المهلة القانونية ويكون دهم مصادقا من قبل اللجنة المختصة. في هذه الحالة كان الرد بالرفض دون مصادقة اللجنة المختصة، مما دفعنا للاعتقاد بأنهم لم

يستطيعوا الحصول على موافقة أغلبية أعضاء اللجنة. بناءً على ذلك، قمنا بتسجيل دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية للحصول على أمر محكمة يجبرهم على تزويدنا بالمعلومات، والقضية لا تزال مستمرة.

في نفس الوقت، اكتشفنا أن العميد وضاح الحمود، مدير إدارة مخيمات اللاجئين السوريين في وزارة الداخلية، قام بإرسال رسالة لوزارة الداخلية يوصي بها بمقاضاة كاتب التحقيق وموقع عمان نت بسبب الإساءة لسمعة الأردن. لقد قاموا بالإشارة إلى جميع التحقيقات التي قمت بذكرها سابقاً، بالرغم من أننا تواصلنا مع الحكومة في جميع الحالات، وشمّلنا وجهة نظرهم في التحقيقات. إن جميع مصادرها قوية ومؤكدة ولم تقم الحكومة بالتشكيك بأية معلومة من المعلومات التي وردت في تقاريرنا. بالرغم من ذلك، قالوا أننا «نضر بسمعة الأردن»، وما زلنا ننتظر من يومها. لا أعتقد أن الموضوع جدي، فحتى الآن لم يتم تحريك أية قضية، توجد توصية بذلك فقط. يعتمد هذا على قرار المحكمة في القضية التي رفعناها، ربما إذا حصنا على حكم بصلحنا قد تقوم وزارة الداخلية بتسجيل القضية.

إذا أنت ترى ذلك كنوع من التهيب؟

هو نوع من الضغط والتهيب. عادة ما أذهب لزيارة الضفة الغربية بسيارتي، بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الداخلية، ولكنهم لم يوافقوا على منحني هذا التصريح الأسبوع الماضي. إنهم يحاولون استخدام تكتيكات بسيطة للضغط علينا.

هل تعتقد أن هذا مرتبط بما يرد من ممارسة التهيب على صحفيين آخرين؟ كما تعلم حصلت عدة اعتقالات لصحفيين، هل يعني هذا أن هناك حملة ممنهجة؟

لا أظن أن هنالك حملة، ولكنني أعتقد أن النزعة الأمنية بازدياد وأن الحريات تتقلص وتصبح أضعف. تعتقد الحكومة أنها تستطيع أن تكون أكثر قمعية والهروب من مساءلة المجتمع الدولي بسبب الحرب والجغرافيا السياسية للأردن، لذلك رأيي أنهم يعتقدون أن بإمكانهم القيام بذلك.

هل تؤدي هذه التحقيقات والقضايا الحكومية إلى عرقلة عمل فريقكم في التحقيقات الاستقصائية؟

إن فريق عملنا قوي جداً، وهذه الأشياء لا تؤثر علينا. أنا شخصياً ومؤسسياً أقوم بدعمهم بشكل متواصل، ولقد توقعنا أموراً مثل هذه منذ البداية. في الحقيقة، إن حصول مثل هذه الأمور يشعّرنا بشيء جيد، لأننا وصلنا إلى شيء واستطعنا استفزازهم؛ وإن كانوا غاضبين منا فهذا يعني أننا قمنا بعملنا بشكل جيد. لا أعتقد أننا سنخاف من هكذا أمور، أبداً.

هل تعتقد أن هذا دافع للصحفيين الآخرين أيضاً؟

بالنسبة لبعض الصحفيين فإن الحالة تطبق؛ أما بالنسبة لآخرين فأنا متأكد أن مثل هذه التهيبات لها أثر كبير. بالنسبة لنا، نحن مستقلون تماماً، مالياً وسياسياً، إنهم لا يستطيعون إيقافنا، ولكن لا بد من القلق بشأن إمكانية استخدام الضغوطات القانونية وغيرها ضدنا في المستقبل. لقد تم تجديد ترخيصنا من قبل دائرة المطبوعات

والنشر في نيسان الماضي، وكنا قلقين وقتها من رفضهم ذلك، ولكنهم جددوها والحمد لله. لقد حصلنا على ترخيص المحطة الإذاعية منذ خمس سنوات وحتى الآن، ولكنني أقلق أحيانا من إمكانية وضع العراقيين أمام ذلك.

خارج عمان نت، هل ترى محاولات أخرى، سواءا مشابهة لكم أو مختلفة عنكم، لمواجهة الخطاب المنتشر ضد اللاجئين السوريين؟

هنالك العديد من الأشخاص العاملين على مستوى مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية الأخرى. هنالك أيضا بعض النواب الشجعان الذين يتصدون لذلك. نحن لسنا الوحيدين، موقع جبر⁹ يقومون بعمل جيد، أيضا قناة رؤيا الفضائية¹⁰، وأحيانا جريدة الغد¹¹ ومركز هوية¹². هنالك أشخاص جيدون يعملون على ذلك، وأنا متأكد أنه أيضا توجد مبادرات مشابهة جيدة.

هل تعتقد أن الطريقة الأفضل لمواجهة هذا الخطاب هو عن طريق توليفة مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والبرلمانيين؟ أم هل يجب القيام بذلك على مستويات أخرى، سواءا صعودا أو نزولا؟

أعتقد أنه من الصعب جدا إحداث أثر سياسي لأن الأردن محصن من هكذا ضغوطات. يعتبر الأردن القوة المساعدة للشعب السوري في المنطقة؛ لكن خطاب الكراهية أمر من الممكن مناقشته مع الملكة، فهي ستكون مهمة بهذا الموضوع. لقد تحدثنا مع معهد الإعلام الأردني الذي ترأسه الأميرة ريم علي، وكانوا مهتمين بهذا الموضوع، ولكنني لم أشاهد أية أبحاث لديهم في هذا المجال. بشكل عام أعتقد أن التوليفة المطروحة قد تكون الطريقة الأمثل. نتحدث أيضا مع الاتحاد الأوروبي والسفارات بهذا الموضوع ونقوم بترجمة تحقيقاتنا إلى اللغة الإنجليزية وتوزيعها.

⁹ جبر (www.7iber.com) هي مجلة إلكترونية أردنية تسعى إلى ترويج حوار نقدي ومفتوح في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع في المنطقة.

¹⁰ قناة رؤيا الفضائية (www.roya.tv) هي محطة تلفزيونية أردنية تستهدف تحديدا جمهور الشباب في الأردن والتطرق إلى مواضيع حرجة ونقاشات في الشأن المحلي.

¹¹ الغد (www.alghad.com) هي من كبرى الصحف الأردنية اليومية والتي تعتبر مستقلة إلى حد ما.

¹² مركز هوية (www.identity-center.org) منظمة مجتمع مدني أردنية مستقلة يديرها السيد محمد الحسيني، وتعمل على تمكين الأشخاص في الأردن والمنطقة للمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتمكنوا في النهاية من تشكيل هوياتهم ومصائرهم.

هبة إنسانية – البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع د. يوسف منصور في 14/8/2015

هبة إنسانية – البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع د. يوسف منصور في 14/8/2015

د. يوسف منصور، نائب مفوض سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. عمل منصور، الحاصل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد، كمستشار لعددٍ من المنظمات الحكومية والجهات المانحة، وساهم بشكلٍ منتظم ككاتب عمود في صحيفة الجوردان تايمز، وهي صحيفة يومية أردنية تصدر باللغة الإنجليزية، إضافةً إلى الصحف الأخرى التي تصدر باللغة العربية. عارض علناً الخطاب المُنتشر والذي يفيد بأن اللاجئين السوريين يمثلون عبئاً اقتصادياً-اجتماعياً على الأردن في السنوات الأخيرة، واقترح طرقاً مختلفة للتعامل مع مسألة اللاجئين.

ما هي الأدوار التي لعبها اللاجئون والعمالة المهاجرة في اقتصاد الأردن السياسي على مر الزمن، وكيف يختلف الأثر الاجتماعي-الاقتصادي لهذه المجموعات على الاقتصاد السياسي في الأردن؟

لدي نظرية أشارت إليها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة، في خطاب ألقته في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، حيث تحدث عن الطريقة التي استفادت فيها الأردن من اللاجئين على مر الأزمنة.¹ ونظريتي، كاقتصادي درس أفكار جوزيف شوميتير، أن التدمير الخلاق ضروري للنظام الرأسمالي؛ وهذا يعني ببساطة أن المنظمات القديمة تتنحى لتظهر منظمات أخرى جديدة تستطيع أن تقوم بالعمل بشكلٍ أفضل وعلى مستوى أكبر، أي أنني أعمل لديك وأتعلم صنعك، ومن ثم أنافسك فيها، وبهذا يمكنني أن أربح المعركة، فتنحى شركتك وأحل محلها. من خلال هذا التدمير الخلاق، نرى طبقات وطبقات من النمو والابتكار، فهذه هي الطريقة التي تتوسع فيها التجارة والأعمال والصناعة ويزدهر الاقتصاد.

فرضيتي هي أن اللاجئين يجلبون معهم رأس المال الفكري وأحياناً المالي. أحضر اللاجئون العراقيون معهم رأس المال وضخوه بشكل استثمارات كبيرة في الاقتصاد. لم يتنافس اللاجئون العراقيون مع رجال الأعمال المحليين، ولكنهم وسعوا الفرص أمام المستثمرين المحليين والأجانب؛ فهذا المال وهذا الفكر لم يتشكل ويتطور في الأردن، ولكنه كان هديةً فكريةً للأردن، التي نعمت بالفنانين والحرفيين والأطباء والمعلمين والاقتصاديين والمهندسين العراقيين الناضجين. فإذا كانت هذه هبة، فأسميها البناء الخلاق بدلاً من التدمير الخلاق الذي طرحه شوميتير؛ فهو لا يعني - على الأقل في المرحلة الأولى - تدمير ما هو موجود، ولكنه يعني أنه سيكون هنالك ما هو أكثر من ثمار عملية التدمير الخلاق. سنحصل من خلال هذه العملية على تكنولوجيا ومعلومات جديدة، ولذا سجلت مصطلح البناء الخلاق في إشارة لما يجلبه اللاجئون معهم - سواءً كانت القوى العاملة أو رأس المال أو الابتكارات (طرق أفضل للقيام بالأشياء) أو الأفكار الخلاقة الجديدة.

¹ يمكن تحميل المحاضرة التي ألقها الأميرة بسمة؛ محاضرة هاريل بوند السنوية، بتاريخ 2014/11/5 بشكل بودكاست من الرابط التالي:

<http://www.rsc.ox.ac.uk/events/harrellbond2014>

كما أن اللاجئين مستهلكون أيضاً، فهم يزدون من مُعدل الطلب الكلي في البلاد. فالأسواق الأكبر أنجح من الأسواق الصغيرة، عندما تماثل العوامل الأخرى. وقد تكون التعديلات قصيرة المدى مؤلمة في البداية، للاجئين ومضيفيهم على حد سواء. فبالاعتماد على حجم البلاد وأعداد اللاجئين، سترتفع الأسعار دون شك، على المدى القصير، لثُلبي الارتفاع المفاجئ أو السريع في الطلب، ولكن في النهاية سَتُعدل الأسواق نفسها؛ حيث تبدأ المصانع برفع جهودها لتوفير منتجات جديدة، أي أن وجود اللاجئين يعمل على زيادة العرض أيضاً، مما يعني إيجاد المزيد من فرص العمل للاجئين ومضيفيهم، الأمر الذي يُساهم في توسيع الاقتصاد.

هناك أدلة تُثبت هذا، فعند النظر إلى عمليات الهجرة السابقة في تاريخ الأردن، الذي شهد هذه الحالات من البناء الخلاق، نرى أن الأردن تاريخياً، لم يكن الأردن بحدوده الحالية، دولة مستقلة، فالمنطقة الواقعة شرق الأردن كانت مسكونة تقليدياً من قبل المزارعين والعشائر الرحل. تركز المزارعون حول المصادر المائية، حيث أن المجتمعات الزراعية لم تكن كبيرة. كما أن البلاد كانت خالية من القانون حتى العام 1880، عندما وصل إليها اللاجئين الشركس، الذين كانوا محاربين جاء بهم العثمانيون لمساعدة الإمبراطورية الناشئة وقتها في إرساء القانون، وبالتالي جباية الضرائب على مستوى أوسع. كما كان المهاجرون تجاراً وحرفيين أيضاً، قاموا ببناء الطرق الأولى في البلاد ليتمكنوا من التنقل وإدارة أمورهم.

وبعد الشركس جاء الشيشان العام 1902، والذين كانوا أيضاً مزارعين وحرفيين وعمالاً مهرة، وكان منهم حدادون ونجارون كذلك؛ وكانوا مستعدين للاستقرار في البلاد وإنشاء أربع مدن: الزرقاء والأرزق وصويلح والسخنة. لقد أتى رأس المال الفكري الذي استثمروه وابتكاراتهم وعملهم الجاد ثماره، التي لولاهم لكان تحقيقها سيستغرق سنوات عديدة. إذ في المراحل الأولى أصبح هنالك موجات من التمدن والحضارة والهيكلية المُلتزمة بالقانون وعمليات شرطية لحد ما، جلبوها وجلبوا معهم ابتكاراتهم من بلادهم، وبدأت البلاد تُشكل هويّة خاصّة بها، وبدأت تتكون فيها مجموعة سُكانية مُستقرة اكتسبت حقوقاً متساوية.

بعدها جاء الأرمن، الذين فروا من الأتراك، وقد قدموا من حلب. بعدها جاء الفلسطينيون، الذين ذهب بعضهم إلى جنوب الأردن، وكانوا اسكافيين، صُياغ ومُصورين وغير ذلك من المهن، فأصبح لدينا مهنيون مهرة، ومع أنهم لم يجلبوا معهم الكثير من الممتلكات لأنهم هُجروا قسراً من ديارهم، إلا أنهم جلبوا معهم عقولهم واستعدادهم للعمل، وبالتالي عززوا الاقتصاد. فرضيتي هي أنه في حال جاء الناس إلى بلادك وقمت بتقبلهم بسرعة، وأصبحوا جزءاً من النظام - مُنتجين ومُستهلكين بالمعنى الكامل - فإنك في الأغلب ستستفيد منهم في تعزيز الإنتاج (جانب العرض) والاستهلاك (الطلب)؛ بكلماتٍ أخرى، سيتوسع الاقتصاد فيما تزداد الإنتاجية والمُنتجات.

بعدها، بدأت المجموعات المهجرة المذكورة أعلاه بالاستقرار في ما يُعرف اليوم بالأردن، بدأ الفلسطينيون يتدفقون على الأردن منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث بدأت بعض الأسر الفلسطينية والسورية بالقدوم إلى الأردن والبدء بالإنتاج؛ وكانت هنالك عائلتان فلسطينيتان كبيرتان في عمان هما عائلي مانجو وعصفور، كما كان هنالك عدد من العائلات السورية المهجرة مثل عائلي الطباع وبدر، وكان كبير عائلة بدر هو الشخص الذي أُنار عمان، حيث اشترى مولداً من سوريا أو لبنان وأحضره إلى هنا وبدأ بإضاءة الشوارع، أي أنه أنشأ نواة لما أصبح

لاحقاً الشبكة الوطنية للكهرباء. في ذلك الوقت بدأت الدولة بالتشكل، حيث أعلنت إمارة شرق الأردن العام 1921. كان الملك عبد الله الأول بحاجة لمن يُساعده في إدارة البلاد، فاستفاد من نعمة البناء الخلاق، حيث كان رئيس الوزراء الأول في الأردن رشيد طليع لبنانياً، وجاء العديد من وزرائه من الضفة الأخرى للنهر من الفلسطينيين المُتعلمين، حيث تشكلت إدارة الدولة والعاملين فيها ومجلس الوزراء من هؤلاء الأشخاص وآخرين لأنه كان بحاجة لأشخاص يُتقنون القراءة والكتابة ويتحدثون لغات متعددة. مرةً أخرى، كان هناك تدفق أو ضخ جديد لرأس المال البشري والمادي، والعمالة والمُستهلكين؛ وتُشير البيانات إلى أن الاقتصاد نمى وازدهر بشكلٍ سريع نتيجةً لذلك.

يُشكل اللاجئون الفلسطينيون أكبر مجموعة لاجئين استقرت في الأردن عبر العقود، بعد أن جاؤوا إليها في الاعوام 1948 و 1967، إضافةً إلى من يُسمون «بالعائدين» في الاعوام 1990/1. ماذا كانت مساهمتهم في الاقتصاد السياسي في البلاد؟

لو قُمنا بتتبع الأرقام والبيانات فسنرى أن هناك قفزات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت أكبر قفزة في التاريخ الحديث للأردن بعد العام 1948، فوراً بسبب وصول اللاجئين الفلسطينيين الذين شكلوا أكبر عدد من المجموعات السكانية المُتدفقة للأردن نسبةً لعدد السكان. إذا نظرنا إلى السنوات التي تلت العام 1948، سنرى أن الاقتصاد ارتفع حوالي 40%، حيث تضاعف عدد السكان تقريباً، ولم يجلب اللاجئون معهم بعض ممتلكاتهم فقط، ولكنهم جلبوا معهم أيضاً مدخراتهم، وبالطبع مهاراتهم ومواهبهم؛ وكانوا بحاجةً إلى السكن والطعام والمطاعم وغيرها، لذا بدأوا بالعمل على توفيرها، وجلبوا معهم مهنهم وعلمهم واستمروا في البلاد فيما أصبحوا مواطنين ومؤسسين للدولة الأردنية الحديثة. كانت الخطوة الصحيحة التي اتخذها الأردن من البداية هي أنه أعطى هؤلاء الجنسية الأردنية وسمح لهم بأن يعيشوا كأفراد كاملي المواطنة. أما في أوروبا، على سبيل المقارنة، تستطيع أن ترى أن بعض الدول لم تُرحب بالمهاجرين، قد يكونوا قد رحبوا بهم في البداية، وانتعش اقتصادهم، ولكن عندما بدأت هذه الدول بمعادة المهاجرين، واتباع استراتيجيات مُعادية واستراتيجيات إقصاء من الحياة الطبيعية ومزايا المواطنة الكاملة في اقتصاد مُتقدم فإنها عملياً تؤذي نفسها على المدى الطويل. من ناحيةٍ أخرى، ازدهرت الدول التي استقبلت اللاجئين، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

جلب العام 1967، المزيد من الفلسطينيين، ونعم، مرت البلاد بفترة انتعاش اقتصادي بعد ذلك. من الصحيح أننا خسرنا عوائد السياحة لعدة سنوات² بعدها، وعانت البلاد من انعدام الاستقرار ولكن استقرت البلاد مرةً أخرى واستمرت في الازدهار. في الاعوام 1990/1، استقبلنا الأردنيين العائدين من الكويت، ولا تتوفر أرقام دقيقة عن أعدادهم، حيث تحدثت البيانات العامة عن حوالي نصف مليون شخص، ولكن عند النظر مرةً أخرى لتلك الفترة ففي الأغلب أن الرقم كان أقرب إلى 300,000 شخص؛ وقد جلبوا معهم مدخراتهم وتوعياتهم من الأمم المتحدة، وأسهم، ورأس المال البشري وغيرها. كانوا يحتاجون إلى السكن، ولذا شهدت البلاد طفرةً في قطاع الإسكان وارتفعت أسعار الأراضي والعقارات؛ كما جلبوا معهم أنماط الطلب الخاصة بهم لأنهم كانوا معتادين

² وذلك يعود لحقيقة أن الضفة الغربية والقدس، والتي كانت مصدراً أساسياً لجذب السياح تم احتلالهما من قبل إسرائيل العام 1967.

على مستوى عالٍ من الإنفاق، حيث كانوا يجنون مبالغ كبيرة مقارنةً بالاقتصاد الأردني. كان هؤلاء العائدون يُمثلون قوى عاملةً على مستوى عالٍ من التدريب، فقد كانت منطقة الخليج (ولا تزال) تجتذب الأذكي والأفضل من بين الأردنيين، لذا جلبوا معهم لدى عودتهم إلى الأردن نعمة رأس المال الفكري ومُدخراتهم لمستثمروها هنا، بالتالي شهد الاقتصاد الأردني طفرةً أخرى العام 1992، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16% فعلياً نتيجةً لذلك، وازدهر اقتصاد البلاد لستين بعد ذلك. لكن للأسف، لم يكن الاقتصاد نفسه مستعداً لهذه الطفرة، فالبيرقراطية وبيئة الأعمال لم تتغير من أجل إدامة المكتسبات الناتجة عن هذا الانتعاش الاقتصادي الجديد، ولم تتوفر الديناميكيات اللازمة لاستيعاب الاستثمارات الكبيرة، وصبت غالبية الاستثمارات في سوق العقارات. ما هو أول شيء يقوم به مهاجر فقد منزله؟ بالطبع سيبنى منزلاً جديداً، لذا أصبح سوق العقارات دعامة النمو الاقتصادي في الأردن على مر السنين، فإن كنت تمتلك قطعة أرض أو ورثت قطعاً كبيرة من الأراضي، ولم تبعها، فلقد أصبحت فاحش الثراء على مر السنوات.

ماذا عن اللاجئين العراقيين؟

استقبلنا اللاجئين الشيعة في التسعينيات، الذين هربوا من ملاحقة صدام حسين لهم في العراق، ولم يكن لهم تأثير كبير على البلاد، حيث كانت أعدادهم ضئيلة ولكنهم ساعدوا في نمو اقتصاد البلاد واستفدنا منهم في تأسيس الجامعات الخاصة. أنا أعتقد أن الجامعات الخاصة ما كانت لتكون لولا الأساتذة العراقيين الذين كانوا مستعدين للعمل بأقل من 1,000 دولار في الشهر، بالرغم من أنهم درسوا في بعض أفضل الجامعات الغربية. بذلك أصبح لدينا باحثون وأكاديميون وأطباء وغيرهم من النخب الأولى قبلوا بالعمل بأجور متدنية وملؤوا الفجوة وأضافوا الكثير لرأس المال البشري. عمل بعضهم بشكل غير رسمي لأن الحكومة لم تمنحهم تصاريح عمل. وكان الفنانون العراقيون الذين تُباع لوحاتهم الآن بالآلاف إن لم يكن بمئات الآلاف، يبيعون لوحاتهم في البداية بخمسين دولاراً فقط ليتمكنوا من شراء الخبز، ويتم تقييم هذه اللوحات والأعمال الفنية حالياً بأكثر من ذلك بآلاف المرات، ولذا أقول أننا فعلاً استفدنا.

لننتقل الآن للعام 2003،³ حيث بدأنا نستقبل العراقيين الأغنياء الذين تمكنوا من البقاء خلال حكم صدام حسين، بعضهم جاء مع المال وبعضهم أنشأ مصانعاً وبدأ بالإنتاج في البلاد. في الفترة ما بين الاعوام 2004-2008، عشنا ما أسميه بالسنوات الذهبية: خمس سنوات وصل فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي 8% على أرض الواقع. لقد كان نمواً لا مناص منه، ولكن مرةً أخرى تركز النمو في قطاع العقارات، ولكن هذه المرة لم تُصّب معظم الاستثمارات في قطاع العقارات لأن اللاجئين كانوا يبحثون عن السكن، بالطبع كان بعضهم يبحث عن منازل تأوي عائلاتهم، ولكنهم قاموا بإنشاء المكاتب والمباني المكتبية وما شابه، واستثمروا أموالهم في قطاع العقارات، الذي يُعد القطاع الأكثر أمناً للاستثمار في الأردن؛ ففي اقتصاد دول العالم الثالث، أنت تبحث دائماً عن العقارات، لأنك ستمتلك العقار ودون خوفٍ من تغير القوانين المتعلقة به بسرعة، وبالتالي يُعتبر قطاع العقارات ملاذاً آمناً.

³ قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 باجتياح العراق مما أدى إلى الإطاحة بنظام صدام حسين.

هل تغيرت الطريقة التي استقبل بها حُكام الأردن اللاجئين على مر الزمن؟ إن كان الجواب نعم، فكيف تغير ذلك؟

تمكنا في الماضي من استقبال اللاجئين بشكلٍ حقق فائدةً عالية، فقبل إنشاء الدولة الأردنية الحديثة، وقبل الخمسينيات من القرن الماضي كان الناس يندمجون بسرعة، بالتالي أصبحوا يُشكلون جزءاً من شعب البلاد. ازداد بعدها عدد السكان وأصبحوا مُتعلمين واطلعوا على الأنظمة الحديثة في العمل والحكومة فنشأ نوعٌ من التميز النسبي تجاه القادمين الجُدد، حيث بدأ المواطنون ينظرون إلى القادمين الجُدد بشكلٍ دائمٍ كمنافسين وعملوا على إقصائهم، وبالتالي أصبح الدمج الكامل أصعب بكثير مما كان عليه في الماضي. لا أقصد هنا أن هذا كان رأي الجميع، ولكن بشكلٍ عام، بدأ الأردنيون ينظرون للاجئين كمنافسين جاؤوا ليقسموا معهم الكعكة.

لكن كان اللاجئين في ذات الوقت هبةً للحكومة، حيثُ تلقت الحكومة الكثير من المساعدات لكونها استقبلت هؤلاء اللاجئين. كان من المفيد، كما كانت الحال في العديد من الدول الأخرى، أن يتم تصوير اللاجئين على أنهم ضُعفاء وفقراء وبحاجةٍ إلى المساعدة، وعلى أنهم مستهلكين بدلاً من كونهم منتجين مُحمّلين. لذا بقي بعضهم في مخيمات اللاجئين ولم يتمكنوا من أن يُصبحوا منتجين كاملين أو لم يتم اعتبارهم أبداً كمنافسين، أي أن النبوءة حقت ذاتها، فاللاجئون محتاجون وظلوا محتاجين ولم تستفد البلاد بالشكل الأمثل من لجوئهم إليها؛ لكنهم أصبحوا مصدراً للدخل الخارجي للدولة بسبب الضغط الذي شكلوه على البنى التحتية. رحبت الدولة بهذه العوائد، لأنها مكنتها من دفع الرواتب لسُكان البلاد أو للموظفين في هيئاتها البيروقراطية المُتنامية.

كيف تم استقبال اللاجئين السوريين؟

بدأنا باستقبال اللاجئين السوريين في الاعوام 2011/2012، ووجدنا أن هنالك نمطاً يكرر نفسه، حيث تكرر ما جرى مع اللاجئين العراقيين بعد العام 2003. في السنوات الذهبية بين الاعوام 2004 - 2008، كانت هنالك مبالغة في التعبير عن كلفة استضافة اللاجئين، بحسب رأيي الشخصي. لقد كان الحديث يدور عن نصف مليون لاجئٍ عراقي، ولكن في الواقع، وبعد إجراء بحث بسيط، تجد أن عددهم كان أقرب إلى 170,000 شخص، ولكن لم يتم إعلان هذا الرقم إلا بعد سنوات، ولم يكن ذلك على يد المصادر الرسمية. لم يبق العديد من اللاجئين في الأردن في نهاية المطاف بسبب الإقصاء الذي واجهوه وعدم قدرتهم على المشاركة بشكلٍ كامل في الدولة المُضيقة.

لاحظت نمطاً مشابهاً مع اللاجئين السوريين، حيث يقول الناس أن «اللاجئون هم سبب التضخم»، ولكن دعونا نفكر في السياق؛ يستورد الأردن 96% من الطاقة التي يحتاجها و87% من السعرات الحرارية التي يستهلكها، أي أن 87% من الطعام الذي نستهلكه مستورد؛ هذا يعني أنه كلما زاد عدد الناس في الأردن، وكلما جاء المزيد من اللاجئين يتوجب عليك أن تستورد شحنات أكبر، وعندما تزد شحنات أكبر تحصل على خصومات أكبر، حيث يمكنك أن تشتري شحنة تتضمن 60,000 طن من السكر بخخص يصل إلى 30% مقارنة بما لو اشتريت شحنة تتضمن 30,000 طن. بالتالي فإن خصم السعر الذي تحصل عليه أعلى، وليس هناك ما يبرر ارتفاع الأسعار سوى السلوك الاحتكاري والريعي؛ أي أن اللاجئين من المُفترض أن يفيدوا البلاد في تخفيض أسعار الغذاء.

في الوقت ذاته، بدأ اللاجئون يصلون إلى الأردن عندما كانت البلاد تواجه أزمة خسارة إمداد الغاز المصري، حيث كانت أنابيب الغاز تعطل باستمرار بسبب الاضطرابات التي كانت تمر بها مصر لأسبابٍ تتعلق بالربيع العربي. كانت الحكومة بحاجةٍ لبدائل، لذا توجب عليها أن تستورد الوقود من مصادر أخرى لتعوض عما كانت تحصل عليه من مصر. تُشكل اليوم الواردات من الوقود حوالي 20-25% من الناتج المحلي الإجمالي. أرادت الحكومة رفع أسعار الطاقة بحسب توصيات صندوق النقد الدولي⁴ وزيادة الضرائب.

كان اللاجئون السوريون حجةً مناسبةً لتبرير جميع التطورات السلبية، حيث صرخ البعض قائلين «كيف لنا أن نطمعهم؟»، حسناً، تستطيع أن تستورد الطعام؛ أو قالوا «إنهم يستنفذون إمداداتنا المائية»، في الواقع إنهم يعيشون في مخيمات للاجئين أو كسكان عشوائيين، وبالتالي فليس لديهم أماكن للاستحمام أو مراحيض تعمل بالماء الدافئ، فهم يستخدمون كميات صغيرة جداً من الماء، ويُمكنك أن ترى هذا واضحاً جلياً في مخيم الزعتري.⁵ يدعي آخرون أنهم «يحصلون على الماء مجاناً»، وهذا غير صحيح فهم لا يحصلون على الماء مجاناً، حيث تُوفر اليونيسف⁶ لهم الماء، ويُوفر لهم برنامج الغذاء العالمي⁷ قسائم الطعام، وتقوم جهة مانحة أخرى بشراء اسطوانات الغاز وتُوفر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁸ الخيام. إذاً تقوم كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة بتزويدهم بشيء ما.

لقد لام القطاع الخاص أيضاً، وهو قطاع ريعي إلى حد كبير، اللاجئين، فارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع تكاليفهم، وبالتالي أصبح القطاع أقل قدرةً على المنافسة في السعر على المستوى العالمي؛ مع العلم أن بعضهم لام الحكومة، لكنهم ألقوا باللوم على السوريين أيضاً.

برأيك ما هي التغيرات الأخرى المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على تواجد السوريين، وكيف يُمكن أن تتم مواجهتها؟

اجتهدت مرّةً معلّمة وقالت على التلفاز «مدارسنا تستوعب الآن ضعف عدد التلاميذ بسبب السوريين»، وهذا ببساطة ادعاء كاذب، حيثُ أن أعداد التلاميذ في إربد والمفرق، وهما المحافظتان اللتان استقبلتا أكبر عدد من السوريين، ارتفعت بنسبة 11% فقط، وهذا يعني طالبان إضافيان في صف مُكون من 20 طالباً، أي أن هذه النسبة بعيدة عن الضعف، وتبقى ضمن المعدل.

⁴ تمر الأردن منذ العام 2012، بجولة ثانية من الإصلاحات التي طلبها صندوق النقد الدولي، والتي تضمنت العديد من أشكال تخفيض الإنفاق الخلافة والحساسة. امتدت الجولة الأولى في الفترة ما بين 1989 و2004.

⁵ تم إنشاء مخيم الزعتري العام 2012، في محافظة المفرق وهو أكبر مخيم للاجئين السوريين في الأردن، حيث يستضيف حالياً حوال 83,000 لاجئ.

⁶ منظمة الأمم المتحدة للطفولة هي برنامج تابع للأمم المتحدة يوفر المساعدات الإنسانية والإنمائية طويلة المدى للأطفال والأمهات في الدول النامية.

⁷ برنامج الغذاء العالمي هو فرع من الأمم المتحدة يُقدم المساعدات الغذائية وأكبر منظمة إنسانية تصدى للجوع وتعمل على نشر الأمن الغذائي.

⁸ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي وكالة الأمم المتحدة المكلفة بحماية ودعم اللاجئين بناءً على طلب الحكومة أو الأمم المتحدة نفسها، وهي تساعد في عمليات العودة الطوعية والدمج على المدى الطويل أو التوطين في دولة ثالثة.

هذا يُشير إلى مشكلةٍ أكبر، ألا وهي أن قُدم هذه المجموعات السكانية كان له أثرٌ مُتّزاً على مناطق مُحددة تُعاني أصلاً من ضعف البنية التحتية أو عدم وجودها أصلاً. تُصم بعض المدارس عشرة طلاب فقط، وهناك مدارس عبارة عن غرفة مُستأجرة واحدة فقط، وهذا يعود إلى أن القانون يُوجب وجود مدرسة في القرى أو المراكز السكانية التي يوجد فيها عشرة طلاب أو أكثر؛ فبدلاً من نقل الطلاب في الحافلات إلى مدارس في مناطق أخرى وإنشاء مدارس أكبر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية يتم اللجوء إلى هذه الطريقة. نحن نتصرف كما لو كنا دولةً غنيةً تستطيع أن تبني مدرسةً لكل عشرة طلاب، ولكن كل مدرسة تحتاج لمدير وإداري وعامل نظافة ومبني وغيرها. لذا بدأ استئجار المباني، مع أن وزارة التربية والتعليم لا تمتلك أموالاً فائضة لصيانة هذه المدارس بالشكل اللازم.

تقدمت الحكومة بطلب المساعدات، ولكنها لم تستطع الحصول على المزيد من المساعدات قبل أن يتم حل مسألة البنية التحتية؛ أو بمعنى آخر، لقد قلنا أننا بحاجة لتحسين البنية التحتية في الأردن بسبب اللاجئين، ولكن هذا الطلب لن يكون معقولاً إلا إذا تقبلنا اللاجئين على المدى الطويل وأصبحوا مواطنين في الدولة. لقد ساعد اللاجئين على إيجاد وظائف، فالحُرارة التي تُعرف في الاقتصاد بمُغالطة المجموع الصغري هي أنه عندما يأتي اللاجئين فإن كل ما يفعلونه هو التنافس على الوظائف، ولكنهم في الحقيقة يوجدون طلباً وبالتالي يُحسنون الإنتاجية، وبالمحصلة يعملون على إيجاد المزيد من الوظائف للمجتمع المُضيف.

الخطاب الشائع حالياً هو أن اللاجئين السوريين يُزاحمون الأردنيين في قطاعات مُعينة.

نعم هذا صحيح. لنتحدث عن العمل والبطالة أولاً، وبعدها سنتناول هذا الادعاء. هناك دول الخليج العربي الذي تصل الرواتب فيها لسبعة أضعاف الرواتب في الأردن، وهناك حوالي 270,000-260,000 أردني يعملون في الخليج، أي حوالي 14% من القوى العاملة، والذين هم أيضاً زبدة القوى العاملة. هؤلاء يُحولون 10% من الناتج المحلي الإجمالي كل سنة، أي أنهم يُساعدون في زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية ويدعمون ميزان المدفوعات. العاملون في الخليج هم بنفس أهمية السياحة، إضافةً إلى ذلك، فهم يأخذون أسرهم معهم، أي أن هنالك حوالي 600,000 أردني - 10% من مجموع المواطنين - يعيشون في الخارج، وهذا يُخفف من الضغط على الدولة. لدينا حكومة تُوظف ما بين 42% و45% من القوى العاملة، وإن أضفت لهم المتقاعدين يظهر لك أن 60% من القوى العاملة في الأردن تحصل على راتبها من الحكومة. إذا فسوق العمل مشوه، فحتى لو كنت لا تعمل، وإن كان أحد أفراد أسرتي يعمل في الخليج فسيقوم أو تقوم بدفع الفواتير؛ وإن لم أكن أعمل فهذا لأنني أنتظر وظيفة حكومية، وعندما أذهب لأتوظف في الحكومة لا أقوم بأي عمل فعلي لأنني ابن فلان أو فلان.

أما بالنسبة لمُزاحمة الأردنيين وإخراجهم من سوق العمل؛ نحن لدينا سوق مشوه، فحتى العام 1976، لم تتجاوز نسبة البطالة 2%، ولكن بدأت ترتفع منذ ذلك الوقت بنسبة 1% سنوياً، وفي أقل من ثلاثة عقود أصبحنا معتادين على نسبة بطالة تتجاوز 10%. عندما كنت طفلاً، كانت الخادمة في المنازل أردنية، وكذلك كان من يغسل السيارة، والنادل في المطعم؛ فالأردنيون كانوا يقومون بجميع هذه الوظائف، ولم يكن هنالك «ثقافة عيب».

السؤال الآن هو، هل يُزاحم المهاجرون الجدد الأردنيين؟ والجواب هو ليس تماماً. قرأت قبل ثلاث سنوات أن دائرة الإحصاءات العامة، وهي المصدر الرسمي للمعلومات في الأردن، قالت أن 5% من الأردنيين فقط مستعدون

لقبول الوظائف البسيطة، ولذا فإن لدينا 600,000-800,000 عامل مصري، 70% منهم يعمل في البلاد بشكلٍ قانوني، بينما يعمل الباقون بشكلٍ غير قانوني، وأصبح هؤلاء مندمجون في نظام سوق العمل بشكلٍ غير رسمي. إن أردت أن تغسل سيارتك، تغسلها لك العمالة الوافدة، ونفس الشيء ينطبق على الخبز والنادل وأي عمل آخر «يترفع» الأردنيون عن القيام به؛ وأضع كلمة «يترفع» بين أقواس لأنهم في الماضي لم يكونوا يترفعون عن القيام بها. لقد ترفعنا عن هذه الأعمال فقط بسبب عدم وجود ما يُجبرنا على هذا العمل، فإن انتظرت مع غيري من العاطلين عن العمل سُبُعادني أخي أو ابن عمي الذي يعمل في الخليج، وسأنتظر وظيفة حكومية أستطيع فيها أن أجلس وراء المكتب وأكسب راتباً لا بأس به.

عندما جاء السوريون بدأوا بالتناقُص مع العمال المصريين وليس مع العمال الأردنيين، وهم يعملون طبعاً في القطاع غير الرسمي لأننا لم نمنحهم تصاريح العمل.

نقصد هنا قطاعي الإنشاءات والزراعة؟

في أي عمل يقوم به عامل مصري، فنحن نتحدث عن لاجئين مُعدّمين ويائسين من أجل الحصول على عملٍ لتأمين الطعام لأسرهم؛ حتى أن بعض الأسر باعت ما لديها من مجوهرات. عندما أُجريت بعض المقابلات في المفروق، وهي منطقة يتواجد فيها اللاجئون بكثافة، قيل لي أن السوريين يعملون في الليل حتى لا تُمسك بهم السلطات. تخيلوا، فبإقصائنا للاجئين من العمل بدأوا يعملون في المناوبات الليلية ويتقاضون خمسة دنائير عن كل مناوبة. احزروا من شعر بالغيرة منهم؟ ليس الأردنيون هم من بلغ السلطات عن السوريين، المصريون هم من بلغوا عنهم لأنهم يعتبرون السوريين منافسين مباشرين لهم.

برأيك، هل تعتقد بأن هنالك أي مجال تأثر بشكلٍ سلبي؟

الأثر السلبي الوحيد الذي نستطيع أن نتحدث عنه هو الماء، فالأردن هو ثالث أفقر دولة في العالم من حيث استهلاك المياه، ولكن سُح الماء في الأردن ليس بسبب اللاجئين السوريين وحدهم، فنحن نتحدث منذ أكثر من ثلاثين سنة عن فتح قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، كما تحدثنا عن حوض الديسي منذ العام 1977، ولم نتمكن سوى من تنفيذ الأخير ومؤخراً، حيثُ بدأ المشروع بالعمل منذ ثلاث سنوات تقريباً. كما أن استهلاك السوريين للماء منخفض نسبياً لأنهم لا يعيشون تحت ظروفٍ شبيهة بتلك التي يعيشها الأردنيون، فهم لا يستحمون ثلاث مرات في اليوم، فهم يستهلكون سُدس الكمية التي يستهلكها الأردنيون، والأمر ذاته ينطبق على استهلاك الكهرباء.

إذاً من الواضح أن الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن محدودة إلى حد كبير؟

طبعاً. كان من المفروض أن نستفيد من السياحة العربية، ولكن انخفض عدد الأردنيين الذين يُنفقون أموالهم في سوريا، ولذا بدأوا بالبحث عن مواقع سياحية داخل الأردن. كما علينا أن نستفيد من حقيقة أن السياح الخليجيين لا يستطيعون الذهاب لسوريا بالر لقصاء إجازاتهم هناك. ففي الماضي كانوا يأتون إلى الأردن، حيث يقضون

ليلة واحدة فقط ومن ثم بعد أن يرتاحوا يتجهون إلى سوريا لقضاء بقية الإجازة هناك أو في لبنان. مع استحالة الوصول إلى لبنان براً، حيث هناك إسرائيل في الجنوب، وسوريا من بقية الجوانب الأخرى باستثناء البحر، أصبحت لبنان بعيدةً بالنسبة للسباح الخليجيين، الذين يُشكلون 80% من سياجنا. إذاً لبنان شبه مغلقة وتُعاني من بعض الاضطرابات، فإن كنت تذكر كانت هنالك حادثة اختطاف لشخصين من الخليج وأدت الحادثة إلى الحد من الموسم السياحي هناك بشكلٍ كبير؛ وسوريا لم تعد خياراً، وكذلك مصر. بذلك فإن الدول التي كانت تُنافسنا تقليدياً في قطاع السياحة أصبحت مُغلقة، ولذا من المفروض أن ينتعش قطاع السياحة في الأردن، ولكنه لم يفعل.

ما هو الدور الذي يلعبه وجود أعداد كبيرة من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة في اقتصاد البلاد السياسي؟

منظمات الأمم المتحدة هي أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه اللعبة التي لم أتطرق إليها بعد. حيث نسي الناس أن الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة تميل للعمل في أوقات الأزمات، والأزمات بالنسبة لهم مشاريع. كلما زاد عدد اللاجئين كلما زادت المبالغ التي يتلقونها من الجهات المانحة، وبما أنهم يحصلون على نسبةٍ لتمويل المصاريف الإدارية، فكلما عينوا المزيد من الموظفين كلما حصلت هذه المنظمات الأممية على مكانةٍ أفضل؛ وإن أُعطي اللاجئين تصاريح عمل فسيكونون قادرين عندها على إعالة أنفسهم ولن يحتاجوا لوكالات الأمم المتحدة لتوفير المساعدة لهم، وإن لم يحصلوا على تصاريح عمل فسيستخدمون بشكلٍ كاملٍ على المساعدات. المزيد من المساعدات تعني المزيد من العمل لوكالات الإغاثة. تُكرر هذه الوكالات باستمرار أن الوضع مأساوي وفي غاية السوء، أي أنهم يُصبحون متأمرين، حيثُ يقومون بتضخيم حجم الاعتماد عليهم ليتمكنوا من السيطرة بشكلٍ أفضل على تدفق الأموال وأخذ قطعةٍ أكبر من الكعكة. على سبيل المثال، وكالة واحدة تأخذ حوالي 14% من المساعدات من أجل المصاريف الإدارية لتتمكن من تعيين المزيد من المستشارين والموظفين الآخرين. نتيجةً لذلك تزداد مكائنها ويظهر بيرقراطيوها فجأةً في الصحافة، فينتبه لهم المقر الرئيس للأمم المتحدة ويبدأ بالاتصال بهم؛ لقد كانوا في طي النسيان لعشر سنواتٍ خلت، ولكن الآن أصبح مستقبلهم يبدو أوضح وأكثر أماناً مع كل أزمةٍ جديدة.

هذا صحيح. فقد كانوا يُفكرون بإغلاق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

نعم، أما الآن فهي مُزدهرة. لقد أعادت الأزمة العراقية إنشاء الأمم المتحدة؛ فلو لم يقف نظام الأمم المتحدة بالكامل إلى جانب بوش في الأزمة العراقية لكانت الأمور الآن مختلفة، ولكن بهذه الطريقة بدأت المساعدات تتدفق من الولايات المتحدة، ومن ثم بدأ اللاجئين بالتدفق، وبالتالي أصبح لديهم عمل، فهم يقتاتون على مآسي الآخرين.

ماذا عن دور الدول المانحة هنا؟ لقد درست الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحويل العمالة السورية في البلاد إلى عمالة رسمية وفوائد هذا على الاقتصاد والحكومة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي تتفق معها في هذا. هل ترى أن هنالك تعارضاً بين الدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة؟

الدول المانحة ترغب في أن تتخلص من دفع الأموال، بينما يُحاول أولئك العاملون على إدارة عمليات الإغاثة للحصول على المزيد من المال. كان هنالك صراع بين الحكومة الأردنية والأمم المتحدة سابقاً حول من يحصل على المساعدات، وحول إن كانت هذه المساعدات ستدخل في موازنة الحكومة مباشرة؛ باستثناء الجهات المانحة، التي ترغب في أن تتخلص من هذا الوضع، والتي كانت متنبهة له منذ البداية. لقد دعيتي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمناقشة هذا الموضوع، حيث كانوا يبحثون عن وسائل وطرق لدمج هذه العمالة في السوق. على سبيل المثال، معظم العمال السوريين هم عمال مهرة ويتمتعون بخبرة في صناعة الأثاث تمتد لأكثر من 4,000 سنة، والأردن يستورد الأثاث من بيت لحم أو من سوريا لبيعه للسياح لأنه ليس لدينا من يملك هذه المهارة التي يتقنونها هم.

واحدة من الخطوط الحمراء التي تتعلق باللاجئين السوريين هي إصدار تصاريح عمل لهم، كيف تشرح تجنب هذا الأمر؟ فمن الناحية القانونية تُعد هذه منطقة رمادية؛ ولكن يبقى السؤال: ما هو منبع هذا الرفض؟ هل هي مسألة رمزية تتعلق بالهوية أم أنها تتعلق بالفوائد الاقتصادية؟

لم لا تُصدر الأردن التصاريح؟ أولاً، هنالك اعتقاد من قبل الجماهير أن كل أجنبي يأتي إلى البلاد سيأخذ وظيفة من أردني، وهذا يُسمى الثبات في أعداد القوى العاملة في البلاد، ولكن هذه مغالطة كبيرة! لأنه كما ذكرت سابقاً، حينما كانت هنالك قوى عاملة يكون هنالك استهلاك، وبالتالي فهم يُساعدون في إيجاد المزيد من فرص العمل.

ثانياً، هنالك المسألة الأمنية. عندما كنت أكتب في الصحيفة، كتبت في أحد الأعمدة: «لم لا نركب لهم بطاقات نظام التموضع العالمي أو أساور تساعدنا على التعرف عليهم، وبهذا نستطيع أن نتابعهم أينما ذهبوا؟!». سيعمل اللاجئون على أي حال، وبهذه الطريقة يُمكن للبلاد أن تستفيد من أموال الضرائب التي يدفعونها ويساهمون في الهيكليات الضريبية، على عكس ما هو الحال اليوم. كما أنهم سيكونون قادرين على جني المال لأنهم سيكتسبون صفةً رسمية.

برأيك، كيف يُمكننا الخروج من هذه الحلقة المفرغة؟

منح تصاريح العمل للاجئين ودمجهم في المجتمع. لنستفد، ولو لمرةٍ، من هذه الظروف ونتعامل معها على أنها هبة؛ إنسان مُستعد للعمل والاستهلاك في بلادك. اللاجئون يجلبون معهم مهاراتهم ومعرفتهم وميراثهم الثقافي ومساهماتهم في الصناعات المُبتكرة والفنون والتصميم في جميع المجالات. السوريون منتجون ومستهلكون راقيون، ولا يجب أن نُضيع هذه الموهبة البشرية، هذه الهبة الخالصة النابعة من معاناة الآخرين. لكن للأسف، هذا النوع من التفكير ليس حتى جزءاً من الخطاب الموجود حالياً.

نساء غير مُصنفات – النساء في أزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع اتحاد المرأة الأردنية : السيدة مُكرم
عودة - مديرة برنامج اتحاد المرأة الأردنية، السيدة
علياء حجاوي - مُنسقة وحدة المرأة السورية،
السيدة غادة زعيتير - متطوعة سورية، 10/8/2015

نساء غير مُصنفات – النساء في أزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع اتحاد المرأة الأردنية : السيدة مُكرم عودة - مديرة برنامج اتحاد المرأة الأردنية، السيدة عليا حجاوي - مُنسقة وحدة المرأة السورية، السيدة غادة زعيتر - متطوعة سورية، 10/8/2015

اتحاد المرأة الأردنية، ومقره عمان، هي منظمة غير حكومية تلتزم بتحسين وضع النساء في البلاد؛ وهي إحدى المنظمات الرائدة في شؤون المرأة وأكثرها تأثيراً في العالم العربي، ولديها شبكات قوية مع الحركات النسائية الأخرى في الأردن والعالم. أنشئ اتحاد المرأة الأردنية سنة 1945، ولكن الاتحاد أُغلق وتوقف عن العمل بعد إعلان الأحكام العرفية في البلاد سنة 1957، والتي بموجبها تم حل جميع المنظمات غير الحكومية في ذلك الوقت. أُعيد افتتاح الاتحاد مرة أخرى سنة 1974، واستمر في العمل حتى سنة 1981، عندما تم إغلاقه مرة أخرى. عاد الاتحاد إلى مزاولة العمل عام 1989، عندما تم تحرير الحياة السياسية في الأردن وتخفيف القيود التي كانت مفروضة على المجتمع المدني.

ما رأي اتحاد المرأة الأردنية بوضع النساء اللاجئات في الأردن، وخاصةً اللاجئات السوريات؟

ظهرت آراء سياسية مختلفة ومُتضاربة في المجتمع الأردني نتيجة تدفق اللاجئين السوريين والحرب السورية الدائرة منذ خمس سنوات. اخترنا في اتحاد المرأة الأردنية أن ننأى بأنفسنا عن هذه الآراء وأن نعمل مع النساء كنساء، بغض النظر عن جنسيتهن أو أصولهن، ومن دون أن نُصنفهن إلى مجموعات مختلفة. فإن كنت تؤمن بحقوق المرأة فموقفك هذا يجب أن يكون مُطلقاً، ولا يجب أن يُحد منه أو يُقيده شيء. حُرمت النساء تاريخياً من الكثير من حقوقهن في المنطقة، الأمر الذي جعلهن من أكثر المجموعات هشاشة في المجتمع. تتضاعف هشاشة النساء في حالات اللجوء، فهن يفقدن منازلهن وأراضيهن ومواردهن الاقتصادية، إضافةً لشعورهن بالاغتراب والصعوبات التي يواجهنها في التكيف مع المجتمع الجديد، الأمر الذي يتسبب في إيجاد أشكال لا تُحصى من الهشاشة. تتعرض النساء السوريات للعنف على مستويين: المستوى الأول هو العنف ضد النساء بشكل عام، والثاني هو العنف الناشئ عن تجربة اللجوء، والذي تفقد النساء بسببه العديد من المهارات الأساسية وسبل البقاء، ونتيجةً لذلك تنشأ الحاجة لأشكال مختلفة من الخدمات والتدريب من أجل تمكين النساء وتزويدهن بمهارات تتعلق بتوليد الدخل.

ما هو الدور الذي لعبه اتحاد المرأة الأردنية منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن؟ ما هي المجالات الرئيسية التي تدخل فيها الاتحاد؟

يُوفر الاتحاد الحماية للنساء من مُختلف أشكال العنف، بما فيها النزاع المُسلح والفقر والاستغلال الاقتصادي والقمع. إضافةً إلى ذلك، يقوم الاتحاد بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والقانونية المطلوبة. يُوفر الخط الساخن التابع للاتحاد، على سبيل المثال، الخدمات لجميع النساء في الأردن بغض النظر عن أشكال العنف أو المشاكل التي يتعرضن لها. النساء السوريات هن جزءٌ من المجتمع، وبالتالي فإن هذه الخدمات تشملهن؛ ولكن، ونظراً لوجود حالة طوارئ، والحاجة إلى استجابة أسرع قمنا بتكثيف الخدمات المُقدمة للسوريات مقارنةً بما نُقدمه في الأوقات العادية. في بداية الأزمة، كنا ننظر عمليات الإغاثة، وكانت جميع الحالات حالات طارئة. كنا نعمل في الميدان كل يوم - في مخيمات اللاجئين وفي المجتمعات المحلية - لنساعد أسر اللاجئين الواسلة حديثاً إلى البلاد. وكان الأهم بالنسبة لنا أن نصل إلى النساء السوريات بمجرد دخولهن إلى البلاد لنعمل على تقييم وضعهن وتزويدهن بالخدمات الصحية والقانونية، وإطلاعهن على عناوين الاتصال الضرورية. من المُمكن أيضاً أن يُوجد اللجوء وضعاً خاصاً للمرأة، وهو المرأة «المُعيلة»، حيث تُصبح المرأة هي المسؤولة عن إعالة الأسرة نظراً لغياب المُعيل التقليدي، والذي يكون بالعادة الزوج أو الأب أو الأخ. نقوم في اتحاد المرأة الأردنية بتوفير التدريب المهني الذي يُقدم للنساء مهارات حول الأنشطة المولدة للدخل لكي تستطيع النساء ممارستها من المنزل ضمن بيئة آمنة بالقرب من أطفالهن.

لقد أوجد الارتباك حول الأطفال السوريين في سن المدرسة مجالاً آخر للتدخل بالنسبة لنا، حيث فقد الطلاب بشكلٍ عام مدارسهم وكتبهم وشهاداتهم الأكاديمية؛ فقمنا بتنظيم زيارات للمنازل لدعم حملات¹ «العودة إلى المدرسة» وتيسير عملية تسجيل الأطفال السوريين في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم. كما استخدمنا الغرف الصفية الموجودة في فروع الاتحاد الاثني عشر² لتوفير الدروس الاستدراكية للأطفال السوريين. قُمنا أيضاً بتغطية كلفة المواصلات للفتيات السوريات من أجل تشجيع الأسر على إرسال أطفالهم للمدارس مرةً أخرى. نعمل أيضاً على الحد من الزواج المُبكر بين الفتيات السوريات، فهذه مسألة مُهمة جداً بالنسبة لاتحاد المرأة الأردنية. إضافةً لذلك عملنا على توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

تدخلنا، في المجتمعات المحلية المُضيقة، في كثيرٍ من الأحيان، كوسطاء لمساعدة السوريين المُسجلين لدينا، ويطبقنا آليات حل النزاع للتخفيف من التوتر ودعم الأسر المُتأثرة؛ وقد يتضمن تدخلنا هذا توفير الخدمات لهم أو تمثيلهم في المؤسسات الحكومية. قادنا العمل مع المجتمعات المضيفة واللاجئين لتطوير برامج تشمل النساء الأردنيات والسوريات. تهدف هذه البرامج بشكلٍ عام لفتح باب الحوار وعرض قضايا المرأة وقضايا اللاجئين بشكلٍ عام، حيث وجدنا أن الحديث عن هذه القضايا يُساعد في إيجاد إحساس بالتضامن ويُتيح تبادل الأفكار والحلول المُحتملة. كما قُمنا بتنظيم أنشطة للأطفال الأردنيين والسوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 - 17

¹ دعمت اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفل بشكلٍ أساسي حملة "العودة إلى المدرسة" في الأردن لتشجيع الأسر على إلحاق أطفالهم بالمدارس.

² هناك فرع لاتحاد المرأة الأردني في كل من المحافظات الأردنية الاثني عشرة.

سنة، والذين يُعانون من التوتر مع أقرانهم؛ ووجدنا أنهم عندما يُشاركون في هذه الأنشطة يتعرفون على بعضهم البعض وتُصبح حياتهم طبيعيةً أكثر.

نحن، كناشطات أردنيات، نضغط على الحكومة الأردنية لتبني قرار الأمم المتحدة رقم 1325 (القرار المرجعي بشأن المرأة، والسلام والأمن).³ قمنا بتدريب العاملين في الاتحاد على تفاصيل وتطبيقات القرار؛ فتبني القرار وتطبيقه سيساعد النساء والفتيات السوريات كثيراً، خاصةً في حالات التحرش والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

عمل اتحاد المرأة الأردنية سابقاً مع اللاجئين العراقيين. كيف تُقانون بين تجربة الاتحاد مع النساء العراقيات وتجربته مع النساء السوريات؟

كان وضع النساء العراقيات مختلفاً عن وضع النساء السوريات. لقد قمنا بتقديم خدمات مُشابهة لهن واستضفنا العديد منهن في منازلنا الآمنة، ولكن كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تُحلبُن إيلنا، لأن التركيز وقتها كان مُصبأً على التقديم للجوء، حيث كان اللاجئون العراقيون يرون أن اللجوء إلى أوروبا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية على أنه الحل لمشاكلهم. لكن النساء السوريات بشكلٍ عام لم يتقدمن بطلبات اللجوء في البداية، ولذلك كانت التدخلات السريعة وقُمتنا بالتفاعل معهن بشكلٍ مباشر. كما تم توفير الخدمات من خلال المنظمات المجتمعية ومراكز البرامج النسائية التابعة للأثروا،⁴ حيث تعيش الكثير من الأسر السورية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لأن الإيجارات هناك أرخص بكثير من المناطق الأخرى. يُسهل التعاون مع مراكز البرامج النسائية عملنا لأننا نستطيع أن نستخدم المرافق الموجودة لديهم، ويقوم المتطوعون هناك بمساعدتنا على تنفيذ أنشطتنا. واجهنا بعض المقاومة في البداية، حيث كان من الصعب أن نُقنع المجتمعات المضيفة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أن اللاجئين السوريين لم يأتوا إلى هنا لأخذ حصتهم، وأنهم قادرون على التعايش بشكلٍ سلمي. استغرقت العملية الكثير من الوقت، ولكننا تمكنا في النهاية من إنجاز العمل.

هل يُوفر الاتحاد نفس الخدمات للنساء الأردنيات والسوريات، وهل يعمل في مخيمات اللاجئين السوريين؟

بالطبع، فنحن لا نُصنف النساء، نحن نُوفر نفس الخدمات للجميع، ولكننا نأخذ خصوصية النساء اللاجئات بعين الاعتبار. يجب أن يتم اتخاذ القرارات والعمل على تنفيذ التدخلات بسرعة. أما بالنسبة لمخيمات اللاجئين السوريين، فليس لدينا مكاتب هناك، ولكننا نزور هذه المخيمات بشكلٍ مُنتظم ونُشارك في جمع التبرعات وفي حملات الاستعداد للشتاء.

³ يمكن الاطلاع على القرار من خلال الرابط التالي: [http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1325\(2000\)](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1325(2000))

⁴ تم إنشاء مراكز البرامج النسائية من قبل الأثروا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لتوفير خدمات للنساء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وكالات الأمم المتحدة هي الجهات الرئيسية التي تُقدم الخدمات للاجئين السوريين، هل تعاونون معهم في تنفيذ هذه البرامج؟

دعمتنا اليونيسف في أول ثلاث سنوات من عملنا مع اللاجئين السوريين، وقد نتلقى الدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المستقبل، ولكن اتحاد المرأة الأردنية منظمة تتمتع بالاستدامة، وستستمر في عملها سواءً توفر التمويل من الأمم المتحدة أم لا. مضت السنوات الثلاث التي التزمت اليونيسف بدعمنا خلالها، لكن المشروع مستمر، ولا يزال مستمراً حتى الآن، ولا تزال عياداتنا توفر الخدمات الصحية المجانية للنساء السوريات وأسرهن بغض النظر عن حصولنا على التمويل أم لا؛ وحتى عند الحاجة للتدخلات النفسية الفردية، والتي قد تكون مكلفة للغاية، يقوم الاتحاد بتغطية النفقات.

هل يُمكن أن نُحدثونا عن المشاكل الأساسية والتحديات التي تواجهونها عند العمل مع اللاجئين السوريين؟

ترتبط المُشكلتان الرئيسيتان اللتان تواجهان عملنا بالاقتصاد والصحة. تركت الأسر السورية منازلها وممتلكاتها ومصادر رزقها عندما هربت من الحرب والقتل، حيث وصلوا إلى هنا في كثيرٍ من الأحيان، بالثياب التي عليهم فقط. بدأنا بجمع التبرعات من الثياب، وإيجاد مكان للاجئين لدى الأسر المضيفة، أو استئجار منازل لها، ويعيش في هذه المنازل عادةً أكثر من أسرة لاجئة. ركزنا على الجانب الاقتصادي عند العمل مع السوريات؛ فظراً لأنهن غير مندمجات في المجتمع والثقافة الأردنية، فُمنّا بتوفير برامج التدريب المهني للنساء ليقمن بممارسة أنشطة لتوليد الدخل من منازلهن. تتضمن هذه البرامج التدريب على صناعة الصابون الطبيعي والمرى والتجميل والتطريز وغيرها؛ ومن أجل تشجيع مشاركة النساء في هذه البرامج فُمنّا بتغطية تكاليف المواصلات إلى مراكز التدريب.

أما بالنسبة للقضايا الصحية، صاحب تدفق اللاجئين انتشاراً للأمراض والحالات الطارئة والإصابات وحالات ما بعد الصدمة وغيرها. تستوجب هذه الحالات وجود خطة تدخل سريع، وقد مثّل هذا تحدياً لطاقمنا الطبي الذي اضطر إلى العمل في بعض الأحيان لمدة أربع وعشرين ساعة في يومٍ واحد لزيارة المنازل وتوفير الرعاية الطبية. كانت إجراءات التسجيل المُعقدة لدى الحكومة الأردنية من التحديات الرئيسية الأخرى التي واجهناها، حيث كانت عملية متابعة إجراءات التسجيل مرهقة جداً لوحدة المساعدة القانونية، خاصةً مع الأعداد الكبيرة من الواصلين في المرحلة الأولى من اللجوء السوري.

من التحديات الأخرى التي واجهناها الاختلاط بين الأولاد والفتيات في أنشطتنا، فاللاجئون السوريون يأتون من خلفيات مُحافظة جداً ويرفضون، بالعادة، أن يسمحو لبناتهم وأولادهن بالاختلاط بحرية. واجهنا صعوبةً في العمل مع الأطفال والأسر في البداية، ولكن الوضع الآن أصبح أفضل. كما كانت عمالة الأطفال واحدةً من أهم التحديات التي واجهتنا، فالكثير من الأطفال السوريين المشاركين في أنشطتنا كانوا من الذين تركوا المدارس وبدأوا بالعمل لدعم أسرهم الفقيرة، ومن الصعب جداً أن نُقنع الأسر الفقيرة بأن على أطفالها الذهاب إلى المدرسة، وأنه لا يجب على الأطفال تحمل مسؤولية العمل ودعم الأسرة. واجهنا الكثير من المقاومة لدى الأسر، حتى أننا

بدأنا بالتوجه إلى أصحاب العمل لنقول لهم أن توظيف الأطفال مخالف للقانون، وأنها سُلّاحهم قانونياً إن استمروا في توظيف الأطفال.

الزواج المبكر مشكلة كبيرة أيضاً. فعندما سألنا النساء السوريات عن العمر الذي تزوجن به، كُنَّ يَجِبْنَ بأنهن تزوجن في سن 13 أو 14. يؤمن العديد من السوريين أنه إن لم تتزوج بناتهن وقت بلوغهن سن 16 أو 17 فإن ذلك يكون بمثابة كارثة للأسرة. عملنا بشكلٍ مُكثفٍ على هذا الموضوع وحققنا بعض النتائج، ولكن لا زال الموضوع يُمثل تحدياً كبيراً. بالطبع، فإن موضوع اللجوء زاد من تعقيد هذه المشكلة بسبب غياب الأمان والاستقرار وازدياد المخاوف المُتعلقة بالتحديات الاقتصادية والتحرش، وبالتالي تؤمن العديد من الأسر اللاجئة أن بناتها أفضل حالاً إن تزوجن.

يمنع القانون الأردني الزواج المبكر. كيف يتحايل اللاجئون على هذه البنود القانونية؟

بالطبع لا يتم تسجيل جميع عقود الزواج قانونياً، فهناك حالات يتم فيها توثيق الزيجات على ورقة بين أسرة الفتاة والزوج. يُحدد القانون الأردني السن الأدنى للزواج بسن الثامنة عشر، بينما تُحدده القوانين السورية والعراقية بالاربعة عشر أو الخامسة عشر؛ ولكن في الأردن يُسمَح للقاضي الشرعي أن يُوافق على الزواج المبكر في حالات استثنائية كأن تكون الفتاة يتيمة مثلاً أو مُغتَصبة، بشرط أن تكون أتمت الخامسة عشر من العمر. للأسف أصبح هذا الاستثناء هو القاعدة في بعض الأماكن، وإن كانت الفتاة دون سن الخامسة عشر فلا يتم تسجيل الزواج رسمياً، أما إن كان عمرها بين 15 و18 فيلجأ القاضي الشرعي للاستثناء على الأغلب.

ماذا عن العلاقة بين النساء الأردنيات والسوريات؟ هل تشعرن بأنها قائمة على المنافسة أم على التضامن، وهل لخطاب الكراهية تأثير على ذلك؟

بصراحة، خلال الخمس سنوات التي عملنا فيها مع اللاجئين السوريين لم نشعر بأي نوعٍ من أنواع التنافس بين النساء السوريات والأردنيات، فالأسر الأردنية فتحت أبوابها للاجئين السوريين وتشاركت معهم بمواردهم. نعلم أن هناك خطاب كراهية، وهو يظهر واضحاً جلياً في بعض الأحيان، ولكن الإرادة السياسية في البلاد تُملي بمحاربة هذا الخطاب والقضاء عليه. من المُمكن أحياناً أن تأتي أسرة أردنية فقيرة وتقول «لِمَ تحصل الأسر السورية على الطعام بينما لا نحصل عليه نحن؟» وهذا طبيعي. وإن ذهبت إلى منطقة لتوزيع الطعام على بعض الفقراء فسيأتي الفقراء الآخرون لاحقاً ليقولوا «لِمَ لا نعطوننا الطعام أيضاً؟». هذه حالات فردية، ولا تُمثل بالضرورة الشعور العام، فنحن جميعاً عرب وبينا قواسم مُشتركة، ولكننا قادرون على التمييز بين بعضنا البعض كذلك. في بداية الأزمة كُنّا نستطيع تمييز النساء السوريات والأطفال السوريين في الشارع، ولكن الآن كُنّا نشبه بعضنا البعض، ولم نعد قادرين على هذا التمييز، فالأردنيون والسوريون يعيشون نفس الظروف ويواجهون نفس التحديات. ذابت الفوارق بينهم.

ليست هذه أول مرة تواجه فيها الأردن تدفقاً للاجئين، حيث شهد الأردن وفود اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم اللبنانيين خلال الحرب الأهلية اللبنانية، واللاجئين العراقيين منذ عام 2003. إضافةً إلى ذلك، يتلقى العديد من الليبيين العلاج في أفضل مستشفيات البلاد، وهناك بضع حالات لم يتم فيها دفع كامل كلفة العلاج، ولكن هذا

لم يؤد إلى إيجاد حالة عداء ضد الليبيين الذين يتلقون العلاج في الأردن. العداء وخطاب الكراهية موجودان دائماً، ولكن في جميع الأحوال يتمكن الناس من التكيف والتعايش مع بعضهم البعض. تسمع أشياء في الإعلام أو في الشارع، ولكن في نهاية الأمر تبقى هذه حالات فردية. نحن نقوم بأخذ التغذية الراجعة من الأشخاص الذين نعمل معهم ونتعامل معهم، سواء كانوا أردنيين أو سوريين، ولم نرَ أو نشعر بأية عداية على المستوى الشعبي.

ما هو تقييمكم لمستوى العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بين النساء والفتيات السوريات، وما هو عدد الحالات المسجلة لدى اتحاد المرأة الأردنية؟

يقوم الاتحاد بإدارة مأوى للنساء نستقبل فيه أية امرأة تعيش في الأردن بغض النظر عن جنسيتها أو دينها أو عرقها أو ثقافتها أو عمرها. المعيار الوحيد هو أن تكون فوق سن الثامنة عشر، وهذا يعني أن هذه الخدمة مُتاحة للنساء السوريات والنساء الأخريات. يأتي للمأوى فئتان من النساء السوريات: الفئة الأولى هن النساء اللواتي فقدن أسرهن، وليس لهن مُعيل أو مكان يذهبن إليه؛ أما الفئة الثانية فهي النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي أو العنف المبني على النوع الاجتماعي أو العنف الأسري. لم نستقبل حتى الآن حالات عانت من العنف الجنسي أو نساء تعرضن للاغتصاب أو الاستغلال الجنسي، ولكننا استقبلنا حالات تمر فيها إيجاب النساء على العمل في النوادي الليلية أو التسول، والذي نعهده أحد أشكال الإتجار بالبشر. لا نستطيع إعطاء عدد مُحدد للحالات، ولكن لدينا أكثر من 500 حالة مُسجلة لاستقبال نساء وفتيات سوريات على مدى الخمس سنوات الماضية.

ماذا عن حالات الاغتصاب و/أو التحرش؟

هذه الحالات ليست من اختصاصنا، فهي تقع ضمن نطاق عمل وحدة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام، وهم لديهم بيوت آمنة خاصة لهذه الحالات؛ وحتى لو جاءت لنا مثل هذه الحالات، فإننا نقوم بإحالتها على الفور إلى وحدة حماية الأسرة ليتخذوا إجراءاتهم بحسب القانون.

عند العمل مع السوريين حول المواضيع المُتعلقة بالنوع الاجتماعي، ما هو رأيكم بالأفق المستقبلي؟ وما هو رأيكم النهج المطلوب للعمل بكفاءة أكبر مع النساء بشكل عام، والنساء السوريات بشكل خاص؟

يجب أن يتم التغيير على مستويين: الأول هو تغيير المفاهيم المُسبقة في المجتمع بشكل عام، وهذا ضرورة حتمية. لا تستطيع أن تأتي إلى المجتمع وتفرض عليه مفاهيم جديدة، فالناس لن تستوعبها. يجب أن تكون هنالك أنشطة وخطط طويلة المدى لتغيير الصور النمطية عن النساء والظلم الواقع عليهن، ويجب أن يبدو هذا جلياً في كل ما نقوم به؛ في عملنا مع الأطفال وفي المدارس وفي الجامعات ومع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. يُمكن أن نقول أن هذا التغيير تغيير ثوري، تغيير حقيقي ينتج عن عمل المجتمع كاملاً ككل.

ثانياً، نحن مقتنعون أن استهداف الرجال والنساء بحملاتنا وبرامجنا ومشاريعنا والاتصال المباشر، ومن خلال أنشطة كسب التأييد هو الطريقة الوحيدة للمُضي قُدماً فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. لقد عملنا مع آلاف الأسر التي تُعاني من العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وفي جميع هذه الحالات، لا نقوم بالعمل مع

الناجي/الضحية فقط، بل نعمل مع الدائرة بأكملها: الجيران وأي شخص له علاقة بالمشكلة من خلال جلسات الإرشاد والتوجيه المفتوحة. تلقت طواقمنا، تحديداً الأخصائيون الاجتماعيون والمرشدون القانونيون، التدريب على التعامل مع كافة أفراد الأسرة، وحققتنا نجاحاً كبيراً على المستوى الفردي والجماعي. على سبيل المثال، إن عانت امرأة ما من العنف المبني على النوع الاجتماعي أو العنف الأسري وتقبلت هذا الوضع كواقعها، نقوم بالذهاب إلى الرجل ونبدأ بالعمل معه، حيثُ يكون تركيزنا على توجيه الأشخاص حول كيفية اللجوء إلى النقاش بدلاً من العنف، وبعدها تنتقل إلى الجلسات الجماعية ونبدأ بالعمل مع كافة أفراد الأسرة.

يجب أن يتم التصدي للصور النمطية والظلم ضد النساء على المستوى المجتمعي بشكلٍ عام، ولكنه يجب أن يتم أيضاً على مستوى الأسرة. عندما يواجه المخطوبون مشاكل أو تحديات قبل الزواج، نقوم بتنظيم جلسات لتجنب احتمال أية تعقيدات في المستقبل. هنالك الكثير من قصص النجاح في العمل بشكلٍ منفرد مع النساء والرجال، ومع الأسر بشكلٍ جماعي. إن إقناع الرجال بالحضور والمشاركة في الجلسات في حد ذاته نجاح كبير، حيثُ مر وقتٌ كان فيه هذا الموضوع ممنوعاً ولا يجوز الحديث فيه، ويُعد تدخلاً فجاً على المستوى الذكوري، ولكن الأمر تغير الآن، فنحن نتعامل مع الرجال على أنهم شركاء في حل المشكلة.

ليس من السهل أن نتحدث مع العمال السوريين في الميدان بسبب الوضع القانوني الهش لبعضهم عندما يتعلق الموضوع بالتوظيف، ولكن يوجد لدى العديد من المنظمات الناشطة في الميدان متطوعون سوريون. تُدفع في العادة لهؤلاء الرجال والنساء مبالغ صغيرة لقاء جهودهم، واتحاد المرأة الأردنية ليس استثناءً من هذه الناحية، حيث اعطينا إحدى المتطوعات السوريات في الاتحاد فكرةً مختصرةً عن سيرتها وعما حفزها على العمل مع اتحاد المرأة الأردنية:

جئت إلى الأردن قبل الأزمة، قبل عشر سنوات. لم أعد قادراً بعد الأزمة على زيارة سوريا، فأنا لم أدخلها منذ خمس سنوات. انضمت إلى اتحاد المرأة الأردنية قبل ثلاث سنوات، وقبلها كنت متطوعةً مع جمعية الكنائس الأردنية. تعرفت على اتحاد المرأة الأردنية كمريضة في عياداتهم، وبعدها بدأتُ أخبر النساء السوريات عن الخدمات التي يُقدمها الاتحاد، ثم تطوعت للعمل معهم في العيادة لمدة سنة، والمساعدة في توفير الرعاية الطبية للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع كلفة العلاج. كنا نجمع الوصفات الطبية، ونذهب بعدها للأطباء والمؤسسات المُستعدة للتبرع بالأدوية اللازمة. بعدها تعرفت على المشاريع التي تستهدف السوريين وتطوعت للمساعدة في هذه المشاريع، وما زلت أنطوع معهم طوال السنوات الثلاث الماضية.

لقد تطوعت أيضاً مع مؤسسة إنقاذ الطفل في الأردن، حيثُ عملت في مشروع للتثقيف حول الرضاعة الطبيعية والصحة الإنجابية، ولكن عندما بدأنا بتنفيذ الأنشطة داخل مخيمات اللاجئين السوريين واجهت مشكلةً في الحصول على التصريح الأمني لدخول المخيم، فكوني سورية تعيش لدى المجتمع المضيف ليس من السهل علي أن أنطوع داخل مخيمات اللاجئين، ولذا أعمل الآن من خلال المنظمات المجتمعية والخيرية. انتقلت للعيش في الأردن بعد الزواج، فزوجي كان يعمل هنا قبل الأزمة والتحقّت به قبل أن أنهى دراستي المدرسية، وبما أنني تزوجت في سن صغيرة فلم أكمل تعليمي مع أن والدي، الذي تُوفي في سوريا قبل ثمانية أشهر، كان أستاذاً للغة

العربية في جامعة حمص. بعدها حاولت أن أكمل دراستي، ولكن كوني بعيدة عن عائلتي فإنني أشعر بالقلق على سلامتهم، الأمر الذي لا يسمح لي بالتركيز على دروسي، والآن أحاول أن أركز على اجتياز امتحان التوجيهي لأدخل الجامعة وأستكمل تعليمي.

الإنسانية هي الحل – مُثقف سوري في المنفى

مقابلة مع الفنان وائل قدور؛ بتاريخ 13/8/2015

الإنسانية هي الحل – مُثقف سوري في المنفى

مقابلة مع الفنان وائل قدور؛ بتاريخ 13/8/2015

وائل قدور هو فنان وكاتب مسرحي سوري. حاصل على شهادة البكالوريوس في الفنون المسرحية من المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق العام 2005. كتب وأخرج العديد من المسرحيات وعمل في الصحافة الاستقصائية في مجال التحقيقات الاجتماعية. عمل أيضاً كخبير رصد وتقييم للمشاريع الفنية ومشاريع المسرح التفاعلي في الأمانة السورية للتنمية حتى مُغادرته سوريا العام 2011. وائل قدور يعيش حالياً في عمان - الأردن، وما زال يعمل في مجال الكتابة والإخراج المسرحي، إضافةً إلى مجال الإعلان.

كيف كانت تجربتك في سوريا مع بداية الأزمة وعند قدومك للأردن، ولماذا اخترت الأردن؟

كُنت ما أزال في دمشق عند بداية الأزمة، ولم أبق بعدها لمدة طويلة، فقط ثمانية أشهر. كنت قد تزوجت حديثاً في ذلك الوقت، ومساحات عملي كانت تتضاءل، بمعنى أن الصحافة الحقيقية ماتت في سوريا العام 2011. اما الأمانة السورية للتنمية فأمرها مختلف حيث ما زالت تعمل حتى الآن؛ ووضعتنا فيها كموظفين كان صعباً لأننا كُنّا نعمل في مؤسسة مدعومة من قبل القصر الرئاسي، فالأمانة ترأسها أسماء الأسد، زوجة الرئيس السوري بشار الأسد، وكانت الأزمة تتصاعد بشكلٍ سريع. كان من الواضح وجود القمع في ريف دمشق، ولاحقاً في ضواحي دمشق؛ كان هذا معروفاً للجميع. كانت هنالك حركة سلمية وكان يتم قمعها، وعندما علمتُ أنا وبعض زملائي أن الأمانة تبنت موقف النظام السوري، ترك كل منا العمل بطريقة مختلفة؛ استقال البعض مباشرةً، بينما رفض آخرون تجديد عقود عملهم عند انتهائها. كُنت أنا من المجموعة الثانية.

الأمر الذي زاد الوضع سوءاً هو أنني كُنت مطلوباً للخدمة الإجبارية في الجيش، والتي رفضتها علماً مني بأن النظام يستخدم الجيش لقمع الناس. كان الجيش السوري قد تورط بشكلٍ كبير في هذا الأمر. كانت الأردن خياراً من ثلاث خيارات، الخيارين الآخرين كانا لبنان ومصر. لم تكن لبنان خياراً مفضلاً بالنسبة إلينا، فأنحصر الخيار بمصر والأردن. اخترنا الأردن لأن عائلة زوجتي كانوا يعيشون في عمان منذ سبعة عشر عاماً في ذلك الوقت، واستقبلونا وقاموا بدعمنا لدى وصولنا.

إذا لم تكن عائلة زوجتك تعيش في الأردن هل كنت ستختارها بالرغم من ذلك؟

لا، كنتُ سأختار مصر في تلك الحالة. كنتُ قد شاركت في ورشة تدريبية حول الإدارة الثقافية مع مؤسسة ثقافية كبيرة في مصر وعرضوا علي فرصة عمل جيدة في ذلك الوقت، ولكن زوجتي فضلت القدوم إلى الأردن لأن عائلتها كانت هنا. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحدود بين سوريا والأردن مفتوحة آنذاك، وكان التنقل بين البلدين سهلاً، لهذين السببين قررنا المجيء إلى الأردن. بالنسبة لي، كانت مجازفةً أن آتي إلى بلدٍ لا أعرفه؛ زيارتي إلى الأردن كانت قصيرة جداً قبل الأزمة السورية. وبالطبع، عندما بدأت الحكومة الأردنية بوضع قيود على سفر السوريين منذ حزيران،¹ 2014، أصبحت الأمور أصعب بالنسبة لنا.

هل وجدت فرصاً في الأردن؟

أنا أعتبر نفسي من المحظوظين. خبراتي السابقة ووصولي المبكر إلى الأردن أتاحا لي الفرصة للعمل مع مؤسسات عديدة كمدرّب في مجال الدراما وكمخرج مسرحي خلال الأعوام 2012-2014. تمكنتُ أيضاً من إخراج عروض مسرحية صغيرة والتدريب في مجالات الكتابة الإبداعية والتحرير وكتابة الإعلانات؛ كان الحصول على عمل سهلاً نسبياً في حالي. ساعد وجودنا مع عائلة زوجتي خلال الأشهر الأولى من قدومنا على جعل حياتنا أسهل. إذا قارنت نفسي بالآخرين ممن ليس لديهم خبرة أو حديثي التخرج، أو الذين قدموا لاحقاً، فحياتي كانت أسهل بكثير؛ هؤلاء هم من يُعانون، وغادر معظمهم الأردن أو يُخططون للمغادرة بسبب صعوبة ظروف الحياة هنا. الأردن بلد مُكلف؛ حتى في سوريا، التي تُمرّ بحالة حرب حالياً، فإن تكلفة الحياة مُقارنةً بالأردن أقل بكثير. من لا يعملون لا يستطيعون العيش في الأردن.

هل ترى نفسك لاجئاً، وهل يراك الآخرون كلاجئ أم كفنان؟

نرفض أننا وزوجتي أن يتم وضعنا في إطار اللاجئين، فصورة اللاجئ لا نُمثلنا وليست في مصلحتنا، الجواب بالتأكيد أكثر تعقيداً من ذلك، ولكن هذه هي أفضل طريقة للإجابة. لقد قُمنّا مؤخراً بالتسجيل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بعد مُضي أربع سنوات على قُدمونا للأردن، ولكننا قُمنّا بذلك حتى نحصل على نوع من الحماية القانونية.

أما فيما يتعلق بكيفية يراني الآخرون؛ لقد قابلت مُعظم من أعرفهم عن طريق العمل والمشاريع المُشتركة، وفي هذه الحالة يكون تركيزي على العمل والهموم المُشتركة، وهذا يمنع العلاقة من أن تتحدد بإطار اللجوء الذي يُحدد التواصل ويُعيد إنتاج الاضطهاد. القصد هُنا أن رغبة المُجتمع بوضع شخص ما ضمن إطار مُعين تؤدي بالنهاية إلى إنتاج شكلٍ من أشكال الاضطهاد. بالنسبة لي، فإن تبني مثل هذا الإطار يُعتبر هزيمة شخصية، بالإضافة إلى الحد من خياراتي إلى أدنى درجة.

¹ في حزيران، 2014 فرضت الحكومة الأردنية قيوداً على سفر السوريين؛ فقط السوريون الذين يحملون إقامة قانونية في دولةٍ أخرى (مثل دول أوروبا والولايات المتحدة أو الخليج) إضافةً إلى من هم غير مُسجلين كلاجئين، هم من يُسمح لهم بالقدوم إلى الأردن ومغادرته بحرية.

اخترنا أنا وزوجتي السعي وراء خيارات أوسع فيما يتعلق بالصدقات والعمل؛ اخترت أنا العمل واختارت زوجتي متابعة دراستها والحصول على درجة الماجستير في الأدب الإنجليزي من الأردن، وقد تخرجت مؤخرًا. تصرفاتنا مبنية على خيارنا بأن نكون ناشطين خارج سوريا وعلى مُختلف الأصعدة. أنا لا أنكر أننا مُمكنون أكثر من غيرنا، فأعمارنا ليست صغيرة جدًا، وكانت لدينا بعض المُدخرات التي ساعدتنا، بالإضافة إلى وجود أشخاص قاموا بدعمنا، فأمكن لنا أن نختار أن لا نُوضع في إطار اللاجئين. مع الأسف، أغلبية السوريين لا يملكون هذا الخيار، مما أدى إلى خلق أشكال مُختلفة من اضطهادهم، بما في ذلك خطاب الكراهية.

إذًا، رأيك أن المجتمع ينظر إليك بالطريقة التي تُقدم نفسك فيها، بمعنى عدم وجود صور نمطية وأحكام مُسبقة. هل تعتقد أن اللاجئين مسؤولون عن كيفية نظر المجتمع لهم؟

سأقوم بإعادة ترتيب فكري. إن خطاب المجتمع المُضيف - سواءً كان في الأردن أو لبنان أو مصر، وبغض النظر عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية أو الإثنية - هو بالضرورة خطاب عنيف. هذا العُنف في الخطاب يأتي من أن أسهل طريقة للمجتمع ليتعامل معك هو أن يضعك في إطار أو صندوق؛ وهذا يجعل التعامل مع «الآخر» أكثر سهولة. اختيارنا الشخصي كان أن لا نرضى بوضعنا في هذا الإطار، ولكن هذا لم يمنع بعض المواقف السخيفة سواءً مع بائع أو سائق سيارة أجرة في مُحاولات لوضعنا في هذا الإطار؛ قد يعتبر البعض هذه المواقف مُسيئة، إن أرادوا أن يروها بهذه الطريقة طبعًا. إن امتلاك الوعي حول سياق كُل ثقافة يسمح برؤية الصورة الأوسع وعدم أخذ هذه المواقف بشكلٍ شخصي.

تزيد هذه المُقاربة إنتاجية الشخص داخل المجتمع. أي شيء صحي أو إيجابي أقوم به داخل المجتمع ليس بادرة كرم، ولكنه مُحكومٌ بالقيم الإنسانية الأساسية، إن التزامنا بهذه المُقاربة سمح لنا بالهرب من الضرر الذي يتأتى من النظر لنا كلاجئين في مجتمع مُضيف.

هذا رأيك كمُثقف. ما رأيك في الشخص البسيط الذي لا يمتلك رفاهية الاختيار، المحكوم بمحيطه وطريقة التفكير الشائعة؟

جوابي سابقًا كان يتعلق بخياراتي الشخصية. في مجال عملي، شاركتُ بالعديد من المشاريع والفعاليات التي تجمع الأردنيين والسوريين من الأطفال والشباب معًا. تضمنت أغلب هذه الفعاليات سرد القصص والقصص الإذاعية والفنون والكتابة. لم يُكن الهدف المباشر دمجهم معًا، بل كانت عمليةً لجمعهم معًا ومناقشة مشاكلهم واهتماماتهم المُشتركة؛ كانت هذه الفعاليات جزءًا من مشاريع مُصممة بشكلٍ جيد، وقد نجحت. ولكن خارجًا في الحياة اليومية، فإن الشخص الاعتيادي، من الطرفين، سيتبنى خطاب الكراهية. هنالك المئات من الأمثلة على ذلك، مما أدى إلى خلق نوع

من البحث الانتقائي عن الكرامة بين السوريين في الأردن. يعتبر السوريون أنفسهم متفوقين، فقد جاؤوا من بلد مُكتفية ذاتياً، بلد تكلفة الحياة فيه رخيصة، وله مكانة سياسية واقتصادية قوية في المنطقة؛ هكذا رأى النظام السوري والشعب السوري سوريا قبل العام 2011. في يومٍ ويلة، وجد الناس أنفسهم يعيشون في خيمة أو في شقة صغيرة في الضواحي والناس يشعرون بالشفقة عليهم، والشفقة هنا نوع من العدوانية، إضافةً إلى العدوانية المُباشرة التي تُمارَس ضدهم؛ وجدوا أنفسهم في موقف جعلهم يشعرون أن عليهم التحول إلى أشخاص دفاعيين، وفجأةً ظهرت جميع الصور النمطية على السطح.

أنت تعتبر نفسك مُثقفاً. في رأيك، ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه غير المُثقفين من اللاجئين السوريين في الأردن؟

هنالك طبعاً المشاكل القانونية، وخصوصاً القيود على العمل، فوزارة العمل الأردنية لا تمنح تصاريح عمل للاجئين السوريين، على خلاف المُقيمين الآخرين في الأردن كالمصريين والعمالة القادمة من شرق آسيا، والمُصرح لهم بالعمل؛ من الواضح أن هذا قرار سياسي. بالطبع، يستثنى من ذلك المُستثمرون السوريون بسبب وضعهم، فقد قاموا بتأسيس مصانع وشركات في البلاد، لذلك سُمح لهم بحصة من العمالة الأجنبية، بما في ذلك أبناء شعبهم السوريون. من ملاحظاتي خلال السنوات الأربع الماضية، يتضح أن السوريين يعملون بأجور أقل وبظروف عمل أصعب بسبب عدم حصولهم على تصاريح عمل. أدى هذا إلى انخفاض مستوى معيشتهم وأوضاعهم الصحية والتعليمية.

دفع ذلك أيضاً إلى ظهور مُجموعات مُغلقة للسوريين الذين يشعرون بالظلم، والتي تؤدي فقط إلى عزلهم أكثر عن المجتمع الأردني. يرى السوريون أنهم خارج العمالة المُنظمة وملاحقون من وزارة العمل، إضافةً إلى القيود الكبيرة على حريتهم بالتحرك. حاول الكثيرون الذهاب إلى تركيا، التي يعتبرونها خياراً مؤقتاً أفضل من الأردن ولبنان. بشكلٍ عام، فإن التحديات الرئيسة التي يُواجهها السوريون في الأردن ترتبط بوضعهم القانوني، التعليم والخدمات الصحية. ينطبق هذا على الطبقة الوسطى من السوريين أيضاً. حتى السوريون الذين قدموا إلى الأردن خلال الثمانينيات² من القرن الماضي يتم التعامل معهم كلاجئين حالياً، مما أدى أيضاً إلى أحاساسهم بالإحباط.

بعيداً عن الدراسات والإحصاءات والصور النمطية، كيف ترى عبارة «السوريون عبء على الأردن»؟

² جاءت هذه الفئة من السوريين إلى الأردن بعد أحداث حماة العام 1982، عندما قام النظام السوري بحصار وقصف المدينة التي كانت معقلاً للإخوان المسلمين، وقتل 10,000 شخص من سكان المدينة على الأقل. كنتيجةً لذلك، قدم الآلاف من أهل المدينة إلى الأردن وعاشوا فيها منذ ذلك الوقت دون التعرض لأي من التحديات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون حالياً. بالإضافة إليهم، هنالك سوريون مقيمون في الأردن قبل الأزمة لأسباب اقتصادية. تُقدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية عدد السوريين المقيمين في الأردن قبل الأزمة بـ 750,000 شخص.

أجد فكرة أن السوريين عبء على الأردن صعبة التصديق. من ملاحظاتي اليومية، أرى أن الأعمال تزدهر والشركات تقوم بالتوظيف أكثر وأكثر كل يوم. لا أستطيع الادعاء أن لدي جواباً واضحاً على هذا السؤال، ولكنني أستطيع التحدث من مُنطلق الثقافة في الأردن لأنني أعرف هذا المجال جيداً. كشخص يعمل في الصناعة الثقافية في الأردن، أستطيع القول أن الثقافة هي المجال الأقل تأثراً. على العكس، فقد استفاد القطاع من الفنانين السوريين الذين قدموا إلى الأردن، مع العلم أن أغلبية الفنانين السوريين ذهبوا إلى مصر، لبنان أو تركيا. شارك القلة الذين جاؤوا إلى الأردن بشكلٍ فاعل، ولكن الكثير منهم غادروا الأردن حتى الآن. إن نمط الصناعة الثقافية في الأردن مُزدوج. هنالك النموذج التقليدي القديم حيث تقوم الدولة بتصميم ودعم الإنتاج الثقافي، وهنالك النموذج الحديث حيث تكون هنالك رعاية لإنتاج الثقافة من قبل القطاع الخاص، وهذا يزيد من جودة المُنتج الثقافي. بما أن الهوية الثقافية الأردنية شبيهة بالهوية الثقافية السورية، من حيث أنها هوية عربية إسلامية، تشكلت فرص للفنانين السوريين ليعملوا في الأردن؛ لكن الدعم للفنانين الأردنيين محدود أصلاً، لذلك لا توجد آفاق للفنانين السوريين الذين يعيشون في الأردن. ما أريد قوله أن الفنانين والمُثقفين السوريين الذين قدموا إلى الأردن لم يُشكلوا أي عبء.

إذا قارنتُ نفسي بفنانين سوريين آخرين، فإن خبرتي محدودة، بالرغم من ذلك، فُتحت أمامي فرص كثيرة عن طريق المشاريع والتشبيك. كما أنني لم أعمل في أي مشروع ثقافي مدعوم من الدولة الأردنية، والتي هي مشاريع صغيرة موجهة لدعم الفنانين الأردنيين. أما فيما يتعلق بخارطة التمويل الأجنبي للمشاريع الثقافية، فهي واضحة ومُنظمة، وطالما استطعتُ أن أكون جزءاً منها وأستمر بالشراكات فإن مصدر رزقي سيكون مؤمناً. جميع من أعرفهم، أردنيون وسوريون، يتفقون أن القطاع الثقافي الأردني قادر على احتواء جميع الفنانين والمُثقفين السوريين الذين قدموا إلى الأردن بسبب ازدياد الطلب. بصراحة، أنا أحد الذين استفادوا من هذا الوضع.

ذكرت أنك كفنان تعمل مع مؤسسات إقليمية أو دولية. هل يأتي هذا من إحساسك بضعف العلاقة مع الفنانين الأردنيين؟

لا يبدأ الفنانون مشاريع خاصة في الأردن، لذلك هم بالضرورة جزء من مشاريع أو مؤسسات موجودة أصلاً، سواء كانت هذه المؤسسات حكومية أو غير حكومية. يعمل جميع هؤلاء الفنانين مع نظرائهم السوريين، وهذا ساعد على خلق مشهد حيوي. اتفق الجميع على أن يكونوا جزءاً من مشاريع ثقافية قائمة بما أنهم لا يستطيعون تأسيس مشاريعهم الثقافية الخاصة. لا يوجد أي نبذ أو تقييد للفنانين السوريين من قبل الفنانين الأردنيين، فقط شراكات جميلة تتطور على العديد من المستويات.

أنت بلا شك تُتابع التدخلات الإنسانية التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة الأردنية. كيف تُقيم هذه التدخلات؟

تُوافق الحكومة الأردنية دائماً على المشاريع الخيرية ومشاريع الإغاثة، بمعنى أن أي شخص يستطيع ترخيص جمعية والبدء بتوفير المواد المُستهلكة كالطعام والملابس والأدوية للمُحتاجين. المشاريع غير الموجودة حتى الآن هي المشاريع التي تُوفّر التمكين الحقيقي وبناء قدرات اللاجئين على جميع الأصعدة. لا يُسمح بمشاريع مثل تمويل المشاريع الصغيرة والتدريب المهني. على الصعيد الثقافي، توجد بعض المشاريع، ولكنها غير مُستدامة، وأغلبها مشاريع تحمل استراتيجيات جاهزة مُعدة من قبل الجهات المانحة دون مشاركة المُنتفعين. هذه المشاريع بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية، فجميعها تحدث عن الدمج ولكن دون أثر حقيقي. المشاريع التي يتم تنفيذها هي مُقترحات دون قيمة حقيقية، جميعها تدور حول التدخلات الإنسانية والمعونات دون وجود تنمية حقيقية وبناء قدرات اللاجئين.

ما هي الأدوار الثقافية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي تتمنى أن يلعبها السوريون في الأردن؟

أتمنى أن لا يُغادر المثقفون السوريون الذين بقوا في الأردن، بمن فيهم أنا؛ وأتمنى أن تتم إعادة النظر في وضعهم بحيث يتم تسهيل حركتهم وتمكينهم من السفر والعودة، لأن ذلك مهم جداً بالنسبة لهم حتى يتمكنوا من المشاركة ويُصبحوا جزءاً من الصورة الأكبر. تُواجه الكثير من المشاريع الثقافية التي تتضمن مشاركة المثقفين السوريين العديد من الصعوبات بسبب القيود المفروضة على زيارة وسفر السوريين، لذلك لا يتم تصميم هذه المشاريع بالشكل المناسب. هنالك مخاوف أمنية في الأردن، خصوصاً من داعش، ولكن عند الحديث عن المثقفين والفنانين يجب النظر إلى الموضوع بطريقة مُختلفة؛ فاحتياجات هذه الفئة تنحصر في الحد الأدنى: حاجتهم إلى صفة قانونية والدمج في المشاريع الثقافية، إضافةً إلى حرية الحركة من وإلى الأردن. أتمنى أن تستطيع وزارة الثقافة الأردنية الاستثمار في الفنانين والمثقفين السوريين الموجودين والعمل معهم أكثر على مشاريع ثقافية ضمن إطار احترافي.

أتمنى أن يتم تعميم هذه الأمنيات لتشمل مجتمع اللاجئين السوريين بشكل عام، لأن مُصادرة حقوق إنسانية أساسية، كالحق في العمل وحرية الحركة، فيه نوعٌ من القسوة، مع العلم أن هذه الحقوق مضمونة في الدستور الأردني. من المُتفق عليه أن اللاجئين فئة ضعيفة، ومُعاملتهم بشكل سيء لن يأتي إلا بنتائج سلبية. عند وجود خطاب كراهية من قبل الطرفين سيتم تبنيه من قبل الأطفال، في النهاية المجتمع، بكل مُكوناته، سيدفع الثمن، لأن من يعتبر نفسه الضحية سيقوم بإعادة إنتاج العدوانية ضد المجتمع؛ لا أستطيع تخيل نتائج ذلك على المدى الطويل. أتمنى أن تتأسس حركة شاملة مبنية على حقوق الإنسان مُكونة من ناشطين أردنيين وسوريين يعملون على

تقنين وجود السوريين في الأردن. يجب أن تبدأ هكذا حركة على مستوى القاعدة الجماهيرية تُمرّح تحول إلى جماعة ضغط حقيقية من أجل الخروج بمشروع قانون يتم تقديمه إلى مجلس النواب. حتى لو لم يتم إقرار هكذا قانون، سيكون نقطة بداية على الأقل. لا يُريد السوريون في الأردن التوطين، ويجب إعطاؤهم صيغة تسمح لهم بتقديم مُساهمة فاعلة للمجتمع. أنا أتحدث هنا عن المصلحة المُشتركة للسوريين والأردنيين معاً، فعندما تنتهي هذه الأزمة، سيعود معظم السوريين لبلادهم، ولكن ما حقّقه أثناء وجودهم سيبقى.

كيف ترى مستقبل سوريا ولماذا؟

بكل صدق، أنا غير قادر على قراءة ما يحصل، ولكن المستقبل يبدو مظلماً. هناك القتال المُتصاعد، إضافةً إلى التعقيدات والانقسامات الناتجة عن العنف الطائفي والتي من الصعب إصلاحها في ظل الظروف الحالية. أخاف أحياناً من حل شبيه بالوضع اللبناني حيث تتفق الفصائل على تجميد الحرب دون وجود أي نوع من العدالة الانتقالية للناس، مما سيؤدي إلى مُجتمع مُحبط ومُنقسم؛ دويلات داخل دولة. أحياناً أخاف من تكرار سيناريو العراق، الفيدرالية والمناطقية. على المدى القصير، قد يكون الوضع السياسي لسوريا توليفةً من الوضعين، اللبناني والعراقي، بصدق أنا لا أعلم. أنا أعمل في مجال الثقافة والفنون ولكن لدي رأي واضح حول نقطتين: الأولى، أصبح مؤكداً أن استخدام الدين في الخطاب السياسي أمر كارثي على جميع المستويات؛ مع الأسف، فإن دولاً كالأردن، تقع في نفس الخطأ، إضافةً إلى مصر قبل ذلك. يؤدي هذا للنقطة الثانية والمُربطة بمفهوم الوطن. في هذه المرحلة، أنا شديد التشكك بمفهوم الوطن؛ وأعتقد أن جميع الحكومات في المنطقة أساءت استخدام هذا المفهوم. أنا أعتقد حالياً أن مفهوم الوطن خاطئ بصيغته الحالية، ويجب وضعه تحت المجهر وإعادة النظر فيه. إذا وُجدت فئة أسوأ من المُتشدددين الإسلاميين فهم المُتشددون الوطنيون بغض النظر عن خلفياتهم السياسية. إن التطرف في التعامل مع مفاهيم «الوطن» و«الهوية الوطنية» والتشدد حول جُمْل مثل «أنا سوري»، «أنا لبناني»، «أنا أردني» هو امتداد لأزمة الهوية. حالياً، لا يعرف الناس من يُمثلهم سياسياً، وخصوصاً أن جميع اللاعبين الموجودون في الساحة السياسية يُعيدون إنتاج الخطاب السلطوي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن. أعتقد أن الخلاص الوحيد للناس الذين يعيشون في هذه المنطقة هو إعادة النظر في مفهوم الوطن ومدى مصداقية هذا المفهوم لأنه لا يؤدي سوى إلى المزيد من التطرف بين جميع المعنيين.

هل تعتقد أن أصل مشكلة الهوية الوطنية يعود إلى اتفاقية سايكس-بيكو؟

بالتأكيد، ففي الفترة منذ اتفاقية سايكس-بيكو وحتى الآن، لم تستطع الأنظمة العربية الوصول إلى خطاب مبني على المواطنة. على سبيل المثال، في سوريا قبل العام 2011، كانت قيمة الفرد تتحدد إما بثروته أو بطائفته. لم توجد حياة سياسية في سوريا؛ فقط الثروة والدين والطائفة والطبقة الاجتماعية. لا تعني جملة «أنا سوري» شيئاً الآن، ويجب أن لا تعني شيئاً؛ فالتعصب

للهويات الوطنية لا يؤدي إلا إلى صراعات ونزاعات لأن الناس لم يُجربوا مفهوم المواطنة الحقيقية. أين مفهوم المواطنة في هذه الحالة؟ نحن نُعيد إنتاج النماذج القبلية القديمة، ويتم استخدام الخطاب الديني لتعزيز هذا الانقسام. أنا لا أقدم نفسي اليوم كسوري، بل أحاول التركيز أكثر على القاسم المُشترك - العامل الإنساني-، لأن خلاصنا يكمن هناك. لن تتبنى الأنظمة والحكومات هذا العامل. يتمثل الأمل في المُبادرين الذين يعملون على الأرض، هؤلاء من عليهم نبذ هذه الأحكام المُسبقة والمفاهيم البائدة حول الهويات الوطنية وتعريف المواطنة. لا أحد يملك الحق في أن يُقرر من هو وطني ومن هو ليس وطنياً.

لا توجد مقارنة – اللاجئون الفلسطينيون ودور الأونروا في أزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع مطر صقر، المتحدث الرسمي الأسبق

للأونروا، 13/8/2015

لا توجد مقارنة – اللاجئون الفلسطينيون ودور الأونروا في أزمة اللاجئين السوريين

مقابلة مع مطر صقر، المتحدث الرسمي الأسبق للأونروا، 13/8/2015

شغل مطر صقر منصب المتحدث الرسمي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأردن ما بين عامي 1985 و2011. تابع صقر، خلال هذه الفترة، تدفق مجموعات اللاجئين المختلفة —ومن ضمنهم السوريين— إلى الأردن من منظور الوكالة المسؤولة عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وبما أن اللاجئين الفلسطينيين هم أكبر مجموعات اللاجئين في الأردن، فإن لهم مكانة خاصة في تاريخ وسياسية الدولة.

هل لك أن نخبرنا قليلاً عن علاقاتك الشخصية والمهنية باللاجئين في الأردن؟

شخصياً، أنا لاجئ فلسطيني، وولدت بمخيم لاجئين. ولدت بخيمة، وعشت مختلف مراحل حياة اللاجئين. وحين بلغت السادسة من عمري، وبما أنني كنت الولد البكر، كنت أصطف لتلقي المساعدات الغذائية من وكالة الغوث (الأونروا). إضافةً إلى ذلك، التحقت بمدارس وعيادات الأونروا؛ ومن ثمر، بدأت الأونروا تدريباً باستبدال الخيم بغرف من الطوب مسقوفة بالصوف الصخري، واستمر هذا إلى أن وصلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى حالتها الآن بكونها أحياءاً مدنية وضواحي مختلفة ومُتصلة بالمدن المُلازمة لها.

لذا، وحين نتحدث عن اللاجئين، فأنا أعتبر نفسي من الأونروا قلباً وقالباً. حتى قبل أن أُولد، فحين كانت والدتي حاملاً بي كانت تذهب إلى عيادة من عيادات وكالة الغوث (الأونروا). لذلك، أنظر إلى نفسي كتوأم لوكالة الغوث، وُلدنا معاً بشكلٍ أو بآخر. تأسست وكالة الغوث (الأونروا) العام 1949، من قبل الأمم المتحدة وبدأت عملياتها العام 1950. حين يكون الشخص لاجئاً، فهو يعيش تجربة مميزة، فقد شكلت صفة «لاجئ» أو «شخص غير مُنتمي» تفكيرتي وتفكير أبناء جيلي؛ وإلى اليوم، حين تفترض انتهاء التوتر الأردني-الفلسطيني، يُعاود هذا التوتر الظهور على السطح. سمعتُ شاباً، قبل أيام، بعمر 22 أو 23 سنة، يصرخ على جاره قائلاً «يا لاجئ، ارجع إلى بيتك في فلسطين». نحن هنا منذ أكثر من 60 عاماً ولا زالت هذه الأصوات مسموعة. من علمَ ذلك الشاب أن يُميز، ويعتبرني، أنا وجاره، غير مُنتمين؟ لطالما كان شعور عدم الانتماء هذا جزءاً من تعريف اللاجئ.

أما على الصعيد المهني، فقد عملت بمنصب المتحدث الرسمي للأونروا لمدة 26 سنة، ومع أنني تقاعدت عام 2011، إلا أنني لا زلت أعمل كمستشار للأونروا ولا زلت متابعاً للتطورات. لذا يمكنك أن تعتبر بأنني لا زلت في الأونروا، ليس فقط لأنني أعمل هناك كمستشار، بل لأن قلبي لا زال مُعلقاً بها، وأعتبر هذا مبدءاً ومهمةً مستمرة طيلة حياتي. حينما كنت المتحدث الرسمي، لم أطلق تصريحات دعائية أو على سبيل تلميع صورة الوكالة، بل على العكس، كل ما قلته كان عن إيمانٍ وقناعة.

ما هو ارتباطك بأزمة اللاجئين السوريين؟ وبرأيك، ما هي آثار هذه الأزمة على الأردن، خصوصاً حين تفكر باللاجئين الفلسطينيين؟

لقد درست الأدب الإنجليزي في جامعة دمشق في سوريا، لذا أعتبر نفسي عارفاً بديناميكيات المجتمع السوري؛ وكنت أزور مخيم اليرموك¹ في سوريا لزيارة أصدقائي وزملائي في الجامعة، والذين كانوا يقطنون هناك؛ وفي العام 1970، خلال فترة الأحداث في الأردن، لجأ العديد من اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا لعدة أسابيع قبل أن يعودوا.

نشاهد اليوم مشهداً مختلفاً. لقد بدأت علاقتي المهنية بالأزمة السورية قبل عدة سنوات، عندما كانت الأزمة في بداياتها، حين تقاعدت العام 2011، لكنني استمررت بمتابعة الأخبار. لقد زادت الأزمة السورية في الأردن من المشاكل المثقاة على الحكومة المثقلة بالأحمال. يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن إلى حوالي 2.2 مليون لاجئ، ولا يشمل هذا الرقم النازحين،² ويضاف إلى هذا الرقم أعداد اللاجئين السوريين الكبيرة في الأردن.

عندما وصل تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن إلى أرقام مثيرة للقلق، قررت الحكومة إنشاء مخيم الزعتري لإيوائهم. لكن، وصل العديد من اللاجئين إلى المدن وأستقروا إما في مناطق ذات دخل منخفض أو في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أو بغيرها من ضواحي عمان والمدن الأردنية الأخرى. أدى هذا إلى زيادة العبء على المجتمعات المثقولة أساساً، أول ما لوحظ هو زيادة أسعار تأجير العقارات، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ؛ لقد ارتفعت قيمة الإيجار في مخيم البقعة على سبيل المثال، وأيضاً في جبل الزهدة وإن لم يكن مخيماً بحد ذاته. أثر تدفق اللاجئين، بشكل عام، على مختلف المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط في الدولة، وصار من الصعب الحصول على ملجأ³ شاغر، وإن وُجد شاغراً، فإن قيمة إيجاره ستكون ضعف ما كانت عليه، وأصبح الحصول على مكان إقامة عبئاً على اللاجئين والسكان المحليين الباحثين عن مكان للعيش.

¹ يقع مخيم اليرموك، وهو مخيم غير رسمي، بضواحي دمشق. وكان أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سوريا قبل بداية الحرب السورية.

² وفقاً لتعريف الأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين وُلدوا أو كانوا يقيمون في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل العام 1948، والذين فقدوا بيوتهم وموارد رزقهم نتيجة لأحداث العام 1948، ويشمل التعريف ذريتهم. تُعد الخدمات التي تُقدّمها الأونروا منحة لكافة أولئك اللاجئين الذين يقيمون في مناطق عملياتها، والذين هم مسجلون لدى الوكالة وبحاجةٍ إلى المساعدة. أنشأت الأونروا في الأردن أربعة مخيمات بعد العام 1948: مخيم الزرقاء ومخيم جبل الحسين ومخيم إربد ومخيم الوحدات (مخيم عمان الجديد). جاءت موجة أخرى من اللاجئين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية الأردنية خلال الحرب العربية-الإسرائيلية واحتلال الضفة الغربية العام 1967، فتم بذلك الوقت تأسيس ستة مخيمات أخرى للاجئين الفلسطينيين والنازحين. قبل ذلك الوقت، كانت الضفة الغربية قد أصبحت جزءاً من الأردن، وكان العديد من الذين وصلوا إلى الضفة الشرقية هم لاجئون فلسطينيون إلى الضفة الغربية ويعيشون بمخيمات اللاجئين. استمر إطلاق مسمى لاجئ على الذين كانوا مسجلين لدى الأونروا (أو لاجئين للمرة الثانية أو لاجئين نازحين). أيضاً، ضمت هذه الموجة العديد من سكان الضفة الغربية، وتم اعتبار هؤلاء على أنهم نازحون على أساس أنهم انتقلوا من مكانٍ إلى آخر بنفس الدولة. منذ العام 1990، توقف العديد من اللاجئين عن تسجيل مواليدهم الجدد لدى الأونروا، لذا، لا يتم إحصاء كل ذرية اللاجئين المسجلين على أنهم لاجئون مسجلون تبعاً للتعريف السابق.

³ تطلق الأونروا مسمى ملجأ على الوحدات السكنية (بدلاً عن مسمى شقق) وذلك لأنها عادةً ما تكون مبنية من مواد بسيطة جداً، خصوصاً في مخيمات اللاجئين.

من الممكن مشاهدة أثر تدفق اللاجئين السوريين في قطاع العمل. يعمل العديد من السوريين في وظائف موسمية أو كعمالة مؤقتة، ويعني هذا قيامهم بالعمل بالزراعة في مناطق وادي الأردن خلال فصل الشتاء وفي فترة قطاف الزيتون، ويقومون بالتوجه للعمل بقطاع الإنشاءات في الصيف. يعمل العديد منهم كمساعدين بالأعمال اليدوية، وأتكلّم هنا عن الأغلبية، ولا أتكلّم عن العمالة المُحترفة. لم أرَ لاجئين سوريين يعملون هنا بأعمالٍ محترفة، كالمهندسين مثلاً، فالعديد منهم يعملون بكاعة في المحلات. إن ذهبنا الآن إلى أي مكان، كالمطاعم، ستجد أن من يعمل بها هم من السوريين؛ وفي الحقيقة، قامت العديد من المطاعم المشهورة في دمشق بفتح فروع لها في عمان.

من خبرتك، كيف تم تلقي هذا التدفق الإضافي؟

بحكم خبرتي، عادةً ما لا يتم الترحيب بالقادمين الجدد، فالأزمة التي حدثت بسبب احتلال صدام حسين للكويت العام 1990، تُعتبر مثالاً جيداً على ذلك، حيث كان العديد من الفلسطينيين ضمن الذين عادوا إلى الأردن في ذلك الوقت، وقد وصل عددهم إلى 300,000 أو ما يُقارب 10% من مجموع السكان آنذاك. أدى ذلك إلى حدوث ضغط كبير على البنية التحتية وعلى سوق العمل، وكان الاقتصاد في ذلك الوقت يمر بمرحلة تعثر وكساد فيما تلا فترة الازدهار الاقتصادي التي بدأت خلال فترة مُنتصف السبعينيات؛ فشكّل ذلك عبئاً إضافياً على الحكومة والعمال. حين وصل العائدون من الكويت، لم يُدّ اللاجئون الفلسطينيون ترحيباً بهم. لقد كنا حينها نُعلن عن وظائف شاغرة في الأونروا، وكان اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الكويت يتحدثون الإنجليزية بشكلٍ ممتاز وأكثر تأهيلاً للعمل في الوظائف المكتبية من أشقائهم في الأردن؛ وكان يأتي إلينا العديد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ويقولون «نحتاج إلى نظام كوتا في الوظائف. يجب الحفاظ على حقنا فيما يتعلق بتوظيف اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، فالعائدون من الكويت كانوا يحظون برواتب جيدة هناك.» لم يكن من السهل مشاركة الجميع بنفس الموارد وبنفس عدد الوظائف وحجم البنية التحتية.

لا يختلف الحال فيما يتعلق باللاجئين السوريين، فالعديد منهم انتهى بهم المطاف بالعيش في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يعني لزوم قبول أبنائهم في مدارس الأونروا، وليس فقط قبول أبناء العائلات الفلسطينية اللاجئة؛ في الكثير من الأحيان، أبناء اللاجئين السوريين أيضاً، ولا تحتوي هذه المخيمات أية مدارس عدا مدارس الأونروا. كان من الطبيعي أن تقوم الأونروا بقبول أبناء العائلات التي تعيش في مخيمات اللاجئين ولديهم صفة إقامة قانونية.

هل يُعتبر قبول جميع من يقطنون في مخيمات الأونروا في المدارس، بغض النظر عن أصولهم، ممارسةً مؤسسية، أي أنه شيء مُتبع حتى من قبل تدفق اللاجئين السوريين؟

بالتأكيد. يدرس حوالي 120,000 طالباً وطالبة في 170 مدرسة من مدارس الأونروا في الأردن، وتُقدم وكالة الغوث التعليم المُمتد لعشر سنوات. ينبغي على الأونروا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، قبول أبناء اللاجئين الفلسطينيين والنازحين وأبناء أية عائلة تعيش هناك. أما خارج المُخيمات، فتعتمد المسألة على وجود مُتسعٍ أم لا لقبول طلبة جدد. من بين الطلاب البالغ عددهم 120,000 في مدارس وكالة الغوث، هناك حوالي 100,000 من اللاجئين الفلسطينيين، ويتشكل البقية من النازحين الفلسطينيين وأبناء اللاجئين من سوريا سواء كانوا لاجئين فلسطينيين من سوريا أو لاجئين سوريين.

شكل قبول أبناء اللاجئين السوريين وأبناء اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في مدارس الأونروا عبئاً، وهذا العبء لا يقتصر على حجم وكمية العمل، بل هو عبءٌ فيما يتعلق بمشاكل دقيقة. فعلى سبيل المثال، عليك أن تقوم بتعويض ما فات من الأيام التعليمية أو أن عليك أن تقوم بإجراء تعديلات على الخطة التعليمية. لكن الأهم من ذلك كله، هو تقديم ما يُسمى «برامج التعليم في حالات الطوارئ»، فالعديد من الأطفال مُصابون بصدمات نفسية، كأن يكونوا قد شاهدوا مقتل أحد أحبائهم أو تدمير منازلهم، لذا تحتاج لمثل هذه البرامج المُخصصة. دأبت الأونروا على تقديم ذلك، ليس فقط في الأردن، بل في لبنان أيضاً، حيث وصل إليها العديد من اللاجئين الفلسطينيين وكذلك في قطاع غزة. حتى مدارس الأونروا في سوريا، والتي لا زال بعضها يعمل، صار بعضها يقدم مساعدات طارئة وبرامج للتعليم في حالات الطوارئ، إضافةً إلى برامج اجتماعية-نفسية. لا يُمكن للتعليم أن ينتظر، فعادةً ما يُفكر الناس بالخيام والغذاء والدواء على أنها الأولويات حين تظهر أزمة لاجئين، كأن يضرب زلزال أو تحدث أزمة من فعل الإنسان أو حدوث غير ذلك من الكوارث الطبيعية؛ بينما تقول الأونروا: «للتعليم نفس الأولوية، جهز الأطفال للمستقبل».

كيف ترى دور الأونروا سياسياً وفيما يتعلق باللاجئين؟ كيف تُقارنها بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

لم أشعر، خلال فترة عملي في الأونروا، بالتهديد في المجتمعات التي كُنّا نعمل بها، فالأونروا صديقة الفلسطينيين؛ وشعار الأونروا، علمها الأزرق، كان يُعتبر علامة أمان في مخيمات اللاجئين، وكانت الأونروا تعيش دائماً بين اللاجئين. لم أسمع في حياتي عن هجومٍ أمني على الأونروا، أو هجوم بدوافع سياسية، لذا كانت وكالة الغوث تُعتبر عنصراً آمناً. لهذا سببٍ جلي، فالدور الذي مارسته الأونروا بحياة اللاجئين هو دورٌ لم يسبق له مثيل. لا توجد منظمة في العالم كالأونروا، حيث رافقت نفس المجموعة البشرية لأكثر من ستين سنة. العلاقة بين اللاجئين والأونروا هي علاقة فريدة؛ هي رحلة طويلة مبنية على الفائدة المُشتركة والاحترام المُتبادل. يتكلم الناس أحياناً عن علاقة حب وكراهية حين يتم ذكر الأونروا لأنها تذكر بالكارثة الفلسطينية، وينظر العديد من الفلسطينيين إلى الأونروا على أنها

البديل عن عودتهم إلى بلادهم، وأن العالم قد قام بإنشاء منظمة لمساعدتهم بدلاً من إرسالهم إلى بيوتهم أو السماح لهم بالعودة. أصبحت المساعدات التي تُقدّمها الأونروا خلال أكثر من ستين سنة رمزاً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. في الحقيقة، حينما كان يظهر الغموض فيما يتعلق بالحلول السياسية في المنطقة، مثل التوقيع على اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كان الناس - كطريقة لقراءة أحداث المستقبل - ينظرون إلى وكالة الغوث لرؤية ما كانت تفعله وما لا لم تكن تفعله.

كانت وكالة الغوث، على الدوام، تعمل داخل بيئة مضطربة. لم تمر منظمة في العالم بالعواصف والأزمات والمشاكل السياسية مثلما مرت بها الأونروا؛ فمثلاً هنالك حرب قناة السويس العام 1956، والتي أدت إلى احتلال إسرائيل لقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية؛ وحرب العام 1967، والتي حصل بها تدفقٌ آخر للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن؛ ومثل حرب جنوب لبنان العام 1978، وما تلاها من حرب العام 1982، حين احتلت إسرائيل جنوب لبنان؛ أضف إلى ذلك، الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية، وما لحقهما من حصارٍ وحروبٍ على غزة. هذه ليست إلا أبرز الأحداث، وقد تحملت الأونروا هذه العواصف كلها. على النقيض من بقية منظمات الأمم المتحدة والسفارات التي كانت تقوم بإجلاء طواقمها الدولية حفاظاً على سلامتهم، لطالما بقي طاقم الأونروا الدولي حيثما كان. لذا، كانت الأونروا دائماً هناك لتتعامل مع مخلفات كل أزمة حصلت في الشرق الأوسط.

إذاً كيف يُمكن أن تُقارن بين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وبين حالة اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين؟

بالنسبة لي، لا توجد مقارنة بين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذلك الشأن؛ تمر إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد سنة واحدة من إنشاء الأونروا، وتقوم المفوضية بالتعامل مع شؤون اللاجئين بمختلف مناطق العالم ما عدا شؤون اللاجئين الفلسطينيين. حين تم إنشاء الأونروا، كان الفلسطينيون هم مجموعة اللاجئين الوحيدة؛ يصل الآن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين إلى ما يُقارب 5.1 مليون بالمقارنة مع 13 مليون لاجئ يقعون ضمن اختصاص المفوضية السامية، إضافةً إلى من ترعاهم من النازحين، والذين تزداد أعدادهم بشكلٍ مستمر. لقد سمعت بوجود محاولات لدمج الأونروا مع المفوضية السامية حين تم إنشاؤها، إلا أن الحكومات العربية عارضت هذا.

توجد اختلافات فيما يتعلق بعمل الأونروا وعمل المفوضية السامية، فتقوم المفوضية باتباع ثلاثة حلول تقليدية لخدمة اللاجئين، وهي أن يتم تلقي واستيعاب اللاجئين في دولة اللجوء، أو إعادتهم إلى وطنهم، أو نقلهم إلى بلدٍ ثالث؛ بينما تعمل الأونروا بشكلٍ خاص على تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم الوصول إلى حلٍ لقضيتهم. كما أن اللاجئين الفلسطينيين لديهم حق العودة، حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرارها رقم 194 لسنة 1948، والذي ينص على وجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم بأسرع وقتٍ ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يُفرون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل

فقدانٍ أو خسارةٍ أو ضررٍ للممتلكات التي تركوها في فلسطين. لذا، لا يُمكن وضع اللاجئين الفلسطينيين بشكلٍ مساوٍ لأيٍّ لاجئٍ آخر في العالم.

تدلع الآن حرب في سوريا بين مختلف الفصائل السورية، أو بين المعارضة والنظام، وما يتخللها من تدخلاتٍ هنا وهناك. أعتقد بأنه عاجلاً أم آجلاً سيتم التوصل إلى حل للأزمة السورية، فهي ليست مسألة احتلال ومُحتل. فما حدث في فلسطين هو هجرة قسرية، بينما غادر السوريون ووصلوا إلى الأردن ويعلمون أن لهم وطناً اسمه سوريا، وهي دولة عربية، وأن عودتهم مضمونة متى ما انتهى ما يحدث وتم التوصل إلى تسوية وحدثت المصالحة. ما الذي سيمنعهم من العودة حين تتوقف الحرب؟ يُمكنهم العودة! بالمقارنة، تبقى آمال عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلدهم على شكل نظرية أكثر من أن تكون خياراً عملياً، ولا يلوح بالأفق حل للقضية الفلسطينية؛ فالحل الذي يحلم به الفلسطينيون، أي عودتهم، لا يبدو ممكناً في المستقبل المنظور.

هذه هي الاختلافات التي أراها بين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين. استمر الفلسطينيون بالعيش كلاجئين لما يزيد عن 67 سنة إلى الآن، بينما للاجئين السوريين، فهي مسألة وقت قبل عودتهم، حتى لو اختاروا أن لا يعودوا وأن يعيشوا بمكان آخر بمحض إرادتهم، فهم يعلمون بأن لهم وطناً اسمه سوريا ولن يُطلق عليهم لقب لاجئين. ربما قد أبدوا ساذجاً، لكن هذا هو الفرق الأساسي بينهم.

الأونروا مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا (وغيرها من الدول) إلى مناطق عملها. ما هي خبرتك في هذا الخصوص؟ هنالك إشاعات يتم تداولها عن فلسطينيين يأتون من سوريا ويحملون وثائق سورية مزورة ويقومون بالتسجيل لدى المفوضية السامية على أنهم لاجئون سوريون وعند الأونروا بنفس الوقت، على أنهم لاجئون فلسطينيون. هل لك أن تؤكد هذا؟

لن أتفاجأ إن كان هذا صحيحاً، فالعديد ممن يحملون وثائق سفر فلسطينية سيمون بها خوفاً من أن تقوم الحكومة الأردنية بعدم قبولهم وإعادتهم. وكما تعرفون، لطالما قال الأردن بأنه «قد أخذ حصته من اللاجئين— وأن الأردن ليس مكياً لكل أزمة لاجئين.» كان هنالك تدفق للاجئين الفلسطينيين من العراق خلال العام 2003، على سبيل المثال، وتم إنشاء مخيم الرويشد (بالقرب من الحدود العراقية) وغيره؛ وقد مدَّح الأردن دخول هؤلاء اللاجئين قائلاً «من غير الممكن لكم أن تبقوا، لأننا إن سمحنا لكم، سيأتي بقية اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن.» موقف الأردن من هذا صلبٌ للغاية، لا للمزيد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وذلك للحيلولة دون إحداث تغييرات في التوازن الديموغرافي للبلاد.

تم وضع بعض اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في مخيم ساير سيتي، وهو مخيم تم تأسيسه خصيصاً لهذه المجموعة من اللاجئين. هل توجد سابقة مُشابهة تم فيها فصل اللاجئين بناءً على أصولهم؟

مخيم ساير سيتي، بالتأكيد، هو مخيم مُخصص للاجئين الفلسطينيين من سوريا. بناءً على معلوماتي، تقوم وكالة الغوث بتقديم خدماتها هناك، ومن ضمنها فرق الصحة المُنتقلة.⁴ توجد حالة سابقة لهذه، وهي مخيم الرويشد، والذي أُشِرت إليه مسبقاً، حيث تم إنشاؤه على الحدود الأردنية-العراقية العام 2003، وكان هذا بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. تمت مُهاجمة بعض الأحياء الفلسطينية في بغداد بأعمال انتقامية من قِبل المُجتمعات المُحيطة، مما أثار قلق اللاجئين الفلسطينيين وخوفهم على أمنهم، فجاء العديد منهم إلى الأردن وغادر بعضهم إلى سوريا حيث تم إنشاء مخيم لهم على الحدود العراقية-السورية؛ لذا فالإجابة على السؤال هي نعم، كان مخيم الرويشد، وبشكل رئيس مُخصصاً للاجئين الفلسطينيين من العراق، والذين لم يتم منحهم إقامة في الأردن، بينما تم السماح لغيرهم بدخول الأردن أو العبور منها. لكن في النهاية، تم نقلهم جميعاً إلى بلد ثالث.

لقد شاركنا بالجهود المبذولة في مخيم الرويشد. قامت الأونروا بتقديم المساعدات النقدية لمن كانوا بحاجة عاجلة، وساعدنا الطلاب الذين كانوا في الجامعات وأرادوا تدخلنا لقبولهم في الجامعات الأردنية. لقد زرت العائلات هناك ولم أقابل غير الفلسطينيين. كان المُخيم مُداراً من قبل الهلال الأحمر الأردني، وتم السماح بدخول 380 شخصاً للأردن «لأسباب إنسانية»؛ كانت أغلب هذه الحالات لنساء أردنيات متزوجات من رجال من كَمَلَة الوثائق الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، عملت وكالة الغوث العام 1995، مع الفلسطينيين الذين تم طردهم من ليبيا، والذين إنتهى بهم المطاف عالقين على الحدود المصرية-الليبية، حيث عملت الأونروا والمفوضية السامية معاً على إنشاء مُخيمات مؤقتة وقدمت الأونروا برامج تعليمية للاجئين هناك. لذا يوجد تاريخ من التعاون بين الأونروا والمفوضية السامية. في الحقيقة، بدأ هذا التاريخ مع أزمة الكويت العام 1990،⁵ حيث كان للأونروا دور في تلك الفترة، مع أن تلك الأزمة لم تكن متعلقة بشكل مباشر بالفلسطينيين. كان هنالك تدفق كبير للعديد من الناس بعد الأزمة ومن ضمنهم بعض العمال السريلاكيين وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم كثيرون. غادر ما يُقارب المليون شخصاً إلى بلادهم عبر الأردن خلال تلك الفترة. لذا كان هنالك العديد من مراكز المرور في أنحاء مختلفة من الأردن، وخصوصاً في المدارس. ساعدت الأونروا، كونها المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والتي تملك ما يكفي من الآليات والبنية التحتية، شملت إسطولاً من المركبات والعديد من المباني والعيادات. لم يكن للمفوضية السامية

⁴ للحصول على معلومات أكثر عن مخيم ساير سيتي واللاجئين الفلسطينيين من سوريا: <http://www.unrwa.org/prs-jordan>

⁵ نشأت الأزمة في الكويت حين قامت حكومة الكويت بطرد 300,000 عامل وافد، بعد دعم الأردن الضمني لهجوم صدام حسين على الكويت العام 1990، وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء لأناس من أصول فلسطينية يحملون الجنسية الأردنية.

مكاتب في عمان خلال تلك الفترة، فساهمت وكالة الغوث بتقديم الاستقبال الأولي لموظفي الأمم المتحدة الذين تم إجلاؤهم من بغداد وتمت مساعدتهم للسفر إلى بلدانهم.

عودةً إلى الوضع الراهن؛ يبقى السؤال الكبير الآن فيما يتعلق بالأونروا هو التمويل. هل تعتقد بأن نقص التمويل الحالي له علاقة بالأزمة السورية بسبب انتقال معظم التمويل إلى التعامل مع الأزمة السورية بعيداً عن الأونروا، أم أن هذا هو تطورٌ طبيعي حيثُ تفقد الأونروا تمويلها بغض النظر عن حدوث الأزمة السورية؟

لطالما عانت الأونروا من نقصٍ وعجزٍ مزمنٍ بالميزانية. يتراكم هذا العجز سنّة تلو الأخرى، لكن تتأزم المشكلة مرّة كل ست إلى ثمان سنوات. الفرق بين هذه المشكلة وسابقتها هو تغير الأولويات، فحين كان الصراع العربي-الإسرائيلي هو النزاع الأكبر في الشرق الأوسط، كانت أوضاع الأونروا المالية جيدة. لكن إن نظرنا حولنا الآن، فما هو موقع الصراع العربي-الإسرائيلي، أو موقع القضية الفلسطينية ضمن الأزمات في المنطقة؟ لدينا الآن أزمة في العراق وأزمة في اليمن وأزمة في سوريا وأزمة في ليبيا، وشاهدنا أيضاً انتشار وباء الإيبولا. بالإضافة إلى ذلك، لدينا الآن الأزمة الاقتصادية اليونانية والأخطار التي تُشكلها هذه الأزمة على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي. لدينا إذاً سبع أو ثمان قضايا على الأجندة العالمية، والتي تُغطي على القضية الفلسطينية. كان النزاع العربي-الإسرائيلي يُشكل فيما سبق النزاع الأول في العالم، لكنه الآن ربما في المرتبة السابعة، وينعكس ذلك كله على الأونروا.

بالنظر إلى بعض الأسباب الداخلية، تزداد تكلفة الخدمات التي تُقدّمها وكالة الغوث كل سنة، وهذا لتزايد أعداد اللاجئين، مع ما يُصاحبه من ازديادٍ بعدد الطواقم التابعة للأونروا؛ كما ازداد الطلب على خدمات الأونروا أيضاً. الأونروا هي المصدر الوحيد للمعيشة للعديد من اللاجئين في غزة، نتيجةً للحصار وإغلاق الأنفاق الواصلة إلى مصر ونهاية اقتصاد غزة.

تعتمد الأونروا على التبرعات الطوعية من الحكومات، ولا تُعدّ ميزانيّتها جزءاً من ميزانية الأمم المتحدة لأنها عضوٌ فرعي من الأمم المتحدة. لم تتمكن الأونروا من الوصول إلى موارد تمويل أخرى غير التمويل التقليدي. يأتي 90% من تمويل الأونروا من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بالإضافة إلى اليابان وبعض الدول العربية. تُقدم المملكة العربية السعودية ببعض المساهمات المالية العامة وكذلك تُقدم الكويت والإمارات العربية المتحدة، هذا بالإضافة إلى الدعم السخي الذي تُقدمه هذه الدول في حالات الطلب الخاصة. لدى الأونروا ميزانية عادية تعتمد عليها لتغطية أنشطتها اليومية والتي تتضمن دفع رواتب 30,000 من الموظفين أغلبهم من المعلمين، وهم أيضاً من اللاجئين الفلسطينيين؛ وتستهلك الرواتب والخدمات أكثر من 70% من ميزانية الأونروا. فيما يتعلق بالأزمات الخاصة، تُخصّص الأونروا مواردً ماليةً تحصل عليها من الطلبات الخاصة، مثل طلبها المُختص بغزة والمُتعلق بتدمير أكثر من 10,000 منزل في الحرب الأخيرة، أو طلبها لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان. لذلك، توجد حاجات دائمة وغيرها طارئة لوكالة الغوث. بحسب تقديراتي الشخصية، تحتاج

الأونروا إلى ما لا يقل عن مليار دولار سنوياً، بينما تكون ميزانيّتها الاعتيادية حوالي 620 مليون دولار بالإضافة إلى التمويل الإضافي لملاقة الأزمات الخاصة التي تظهر خلال كل سنة.

لذا، فالأزمة السورية لم تُكن السبب الرئيس وراء الأزمة المالية للأونروا، بل إن السبب هو النقص المالي المُزمن، إضافةً إلى عدم زيادة المساهمات بما يتلاءم مع ازدياد أعداد اللاجئين عبر السنوات، وازدياد فقرهم والزيادة بالطلب على خدمات الأونروا. في المقابل، يخلُص البعض إلى القول بأن الأزمة الحالية هي أزمة مُفْتَعَلَة بسبب محاولات من قبل بعض الأطراف المُعادية للأونروا للتخلص التدريجي من الوكالة.

هل تُصدق ذلك؟ هل توجد بالفعل محاولات للتخلص من الأونروا؟

أنا لا أؤمن بنظريات المؤامرة. لم تصل دولة واحدة من الدول الداعمة للأونروا إلى نتيجة مفادها انتهاء الأسباب المُوجِبَة لوجود الأونروا، وتتفق كل الحكومات على أن الأونروا لا زالت عامل استقرار في المنطقة؛ لهذا السبب تستمر الحكومات بدفع التمويل إلى الأونروا. بالنسبة لي، فالآن هو الوقت الأنسب لحكومات المنطقة التي تكتظ بالأزمات أن تقوم بتقديم المُساهمات إلى الأونروا؛ ولكن، أعتقد بأن الأهمية السياسية للأونروا قد تدهورت حالياً بسبب بقية القضايا التي ذكرتها والتي غطت على القضية الفلسطينية.

قبل أيام، تكلم ناصر جودة، وزير الخارجية الأردني، عن الرفض المُطلق لأي تقليصٍ لخدمات الأونروا وحذر من تبعات عدم تغطية عجز موازنة الأونروا الحالي؛ وأبدى الأردن قلقه من إعلان الأونروا عن أنها لن تفتح مدارسها لهذه السنة الأكاديمية ما لم تتم تغطية عجزها المالي. سيقول المُفوض العام للأونروا خلال الأسبوع القادم إما «حسناً، سنُكمل التدريس» أو «لا، لن تفتح الأونروا مدارسها البالغ عددها 700 مدرسة في المنطقة ما لم تضمن حصول مُدرسيها البالغ عددهم 22,000 على رواتبهم لهذه السنة الدراسية». أعتقد بأن المُفوض العام لن يفعل ذلك إلا إن حصلت الأونروا على تلميّنات بأنها ستحصل على التمويل، وإن لم يتم ردم الفجوة المالية بالميزانية والبالغة 100 مليون دولار، لن تتمكن الأونروا من الاستمرار.⁶

⁶ بحلول 18 آب 2015، تمكنت الأونروا من خلال دعم جمع التبرعات الذي قامت به حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية من تأمين 80% من التمويل الذي تحتاج إليه لفتح مدارسها بالوقت المناسب. للاطلاع على المزيد من التفاصيل: <http://www.jordantimes.com/news/> 99s-financial-crisis-relieved-schools-time%80%local/unrwa%E2.

إذاً، أسباب أزمة الأونروا المالية تتخطى وبشكل واضح، مسألة اللاجئين السوريين. لكن يبقى السؤال؛ من خلال التواصل بين الأونروا ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، هل تشعر بأن خطر نقص التمويل أدى إلى نوع من التنافس بين الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أو بين المساعدات المقدمة إلى السوريين وإلى الفلسطينيين؟ هل يوجد شعور بأن أزمة اللجوء السوري تُشكل خطراً على بقاء الأونروا؟

لم أشعر بوجود ذلك. يشعر الناس بالقلق تجاه أزمة الأونروا بشكل عام، ولا يُعد هذا شيئاً جديداً. كما قلت، أصبحت الأونروا المصدر الوحيد لمساعدة العديد من الأسر المحتاجة، ولديها أكثر من 7,500 موظف في الأردن يعملون في المكتب الرئيس والفروع، ويُحصى من ضمنهم أيضاً المُعلمين والعاملين بالخدمات الطبية. تُعد الأونروا أكبر مُورد للعملة الصعبة إلى الأردن، وكانت لعقودٍ خلت، أكبر مُشغلٍ في الأردن، لكنها تحل الآن بالمرتبة الثالثة أو الرابعة. لهذا، تعني استمرارية تواجد الأونروا في الأردن الكثير؛ عدا عن دورها كرمزٍ سياسي. إن وجود الأونروا، للعديد من الأطراف، يُطمئن اللاجئين الفلسطينيين بأن قضيتهم بأمانٍ آمنة، وهذا هو أحد الأسباب التي تقود الدول المانحة والمُضيفة إلى الاستمرار بالحفاظ على الأونروا.

ترغب الحكومات المُضيفة والدول المانحة، وكذلك اللاجئين ببقاء الأونروا. لقد جددت الأمم المتحدة أيضاً من التزامها تجاه الأونروا، وستسمر بذلك، بما أن هذا من الأمور المؤكدة، فإنني لا أشعر بالقلق حول وجود الأونروا بحد ذاته، بل أشعر بالقلق تجاه الشكل الذي ستتخذه الأونروا في المستقبل؛ هل نتكلم عن وكالة سليمة وقادرة على تقديم الخدمات، أم ستغدو قوقعةً مُجوفة؟ فيما يتعلق بالحدود التمويلية، تعمل الأونروا على الهامش الضيق، وإن تكلمنا عن الحاجات الحقيقية للاجئين وقمنا بمقارنتها مع ما تُقدمه وكالة الغوث، سنجد فجوةً كبيرة. ربما لا يحتاج كل اللاجئين في الأردن إلى مساعدات غذائية، حيث تُقدم الأونروا المساعدات الغذائية إلى 2.3% من إجمالي عدد اللاجئين فقط، ويُطلق عليهم «حالات صعوبة خاصة»؛ بينما التعبير الحديث يتكلم عن تقديم «شبكة أمان اجتماعي». نحن نتكلم هنا عن 15,000 شخص، وإن تم تطبيق خط الفقر الذي وضعته الحكومة الأردنية، فسيُصبح لدينا 30% من اللاجئين بحالة فقر مُطلق؛ حينها لن يتبقى لدى الأونروا الكثير من الموارد لتغطية ذلك، فالعجز بالميزانية يُؤثر على الاحتياجات الأساسية للأونروا. يقع العبء الآن على المانحين الذين عليهم تهدئة قلق اللاجئين والحكومات المُضيفة بغرض تقديم المزيد من التمويل للأونروا. أعتقد أيضاً بضرورة أن تقوم الجمعية العمومية، والتي أنشأت الأونروا، بمحاولة تقديم جزءٍ من موازنتها، حينها ستتم تغطية العجز المالي بسهولة؛ في حالة وجود الإرادة السياسية. شخصياً، أنا أنظر إلى الأونروا على أنها عُنصر استقرار وسلام في المنطقة، وإن تم ترك الأونروا للانهار، ستكون العواقب وخيمة.

لقد تكلمت عن تعاونٍ مُسبقٍ بين الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. إن نظرت إلى مستقبل الأونروا ومستقبل الفلسطينيين وبقية اللاجئين في الأردن؛ أين ترى إمكانيات التعاون فيما يتعلق بالمواضيع التي تخص اللاجئين، وما يُمكن أن يكون طريقاً للمضي قدماً في التعامل مع النقص التمويلي، والذي لا يؤثر فقط على الأونروا، بل على المفوضية السامية أيضاً؟

لا أملك الكثير من الأمل فيما يتعلق بالتعاون بمواضيع التمويل، فالأسباب التي تقود الحكومات لدعم الأونروا تختلف تماماً عن الأسباب التي تجعلها تُقدم الدعم للمفوضية السامية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. لكن، حين يتعلق الموضوع بمشاريع صغيرة الأثر مثل إنشاء مكاتب في المدارس أو مركز حاسوب بجهدٍ مشترك بين الأونروا والمفوضية السامية، فإن هكذا مشاريع تحدث الآن. مدير التعليم في الأونروا هو مُنتدب من اليونسكو، وإلى ما قبل عشر سنواتٍ مضت، كان مكتوباً على مدارس الأونروا «مدارس الأونروا-اليونسكو»؛ حيث توجد اتفاقية موقعة منذ العام 1953، بين الأونروا واليونسكو والحكومات المضيفة، وتُص هذه الاتفاقية على أن تقوم الأونروا بتدريس الخطة الدراسية التي تتبعها الحكومات المضيفة. لذا، وفي مدارس الأونروا في الأردن، يتم تدريس المناهج الدراسية الأردنية. فيما يتعلق بمنظمة الصحة العالمية، يتم تصميم برامج الأونروا الصحية تبعاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. أما بخصوص الأطفال، يوجد تعاون كبير بين الأونروا واليونسيف، وكذلك مع المفوضية السامية. لذلك إجابتي ستكون نعم، يوجد تعاونٌ على مختلف الأصعدة، ولكن فيما يتعلق بجمع التبرعات، لا أعتقد بأن التعاون الجمعي مُجدي، وأعتقد بوجود تحديد تمويل الأونروا على أنه لغرضٍ خاص. بينما التعاون يُمكن له أن يتم على المستوى المحلي وعلى مستوى مشاريع صغيرة الحجم.



